

EMBRACE

Working Paper 04



تقرير عن الجزائر: الجغرافيا السياسية وتلاقى المصالح المناهضة للديمقراطية

سارة آن رينيك، نادية جمال، وزين لابيدين غيبولي

مقدمة عن مشروع EMBRACE

يجمع مشروع البحث (2022-2025) EMBRACE معلومات قائمة على الأدلة حول العقبات التي تعترض طريق الديمقراطية وسبل التغلب عليها في خمس مناطق من الجوار الأوروبي: جنوب القوقاز، وأوروبا الشرقية، والبلقان الغربي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات والقوى المؤيدة للديمقراطية على وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز التقدم الديمقراطي في الجوار الأوروبي.

بالإضافة إلى تقارير البحث وموجزات السياسات، يتم تطوير أدوات سياسية جديدة لممارسي EUDP ونشطاء مؤيدي الديمقراطية، استنادًا إلى نتائج المشروع.

يتألف اتحاد EMBRACE من 14 منظمة شريكة مقرها في 13 دولة، ويولي اهتمامًا خاصًا للبحوث التي يقودها باحثون محليون على دراية عميقة بالسياق، ويمكنهم الوصول إلى أصحاب المصلحة في المناطق قيد الدراسة. ويجمع الاتحاد شركاء يتمتعون بمزايا فريدة ومتكاملة، فضلًا عن مجالات اهتمام مشتركة، من أجل تعزيز التعلم والتطوير المشتركين. تم جمع البيانات التجريبية في اثني عشر بلدًا شملت دراسة الحالة من خلال مجموعة متنوعة من مناهج البحث، حيث تم التحقيق في حالات الإغلاق السياسي والانفتاح السياسي من أجل تحديد وتحليل وشرح العوائق السلوكية والمؤسسية والهيكلية، والظروف التي يمكن في ظلها التغلب عليها.

تم إنشاء مجموعة بيانات كمية جديدة حول الاتجاهات العامة لتعزيز الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين في جميع البلدان المجاورة البالغ عددها 23 بلدًا.

تتمحور الأبحاث حول أربع مجموعات مواضيعية: إعادة التشكيل من أجل تحولات سياسية ديمقراطية بعد الانتفاضات الشعبية؛ والديمقراطية والتحديث الاقتصادي في الأنظمة الاستبدادية والهجينة؛ والعلاقة بين الديمقراطية والسلام؛ والجغرافيا السياسية لبرنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية والمنافسة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في جهوده الرامية إلى تعزيز الديمقراطية.

فهرس المحتويات

4.....	المقدمة
6.....	الجزء الأول: المنهجية والمواد
6.....	المنهجية وتقنيات جمع البيانات المستخدمة
7.....	المشكلات التي واجهت البحث والانحرافات عن الخطة الأصلية
8.....	الجزء الثاني: مسار التحول في الجزائر: الجهات الفاعلة الديمقراطية والسلطوية الداخلية والخارجية
8.....	مقدمة موجزة عن المسار
12.....	مقدمة موجزة عن المنافسين الجيوسياسيين
14.....	العلاقة مع الاتحاد الأوروبي
18.....	العلاقة مع روسيا
20.....	العلاقة مع الصين
20.....	خريطة الجهات الفاعلة المنخرطة في مسارات الديمقراطية
23.....	إعادة بناء التاريخ الحديث للتنافس الجيوسياسي
26.....	استخلاص النتائج حول العوامل الدافعة كخلفية للمشهد الجيوسياسي وديناميات الديمقراطية
28.....	الجزء الثالث: افتراض مجموعة العوامل المحددة للتنافس حول المخرجات الديمقراطية مقابل تلك المناهضة للديمقراطية
29.....	المرحلة الأولى: الانفتاح الديمقراطي
30.....	المرحلة الثانية: الانغلاق الديمقراطي
32.....	تحليل الفرضيات والاستنتاجات المستخلصة
43.....	تحليل الركائز الثلاث للمستوى الثاني كعوامل مستقلة وكذلك من حيث تفاعلها
44.....	الركيزة الأولى: غمق الروابط مع الاتحاد الأوروبي
45.....	الركيزة الثانية: الطلب المحلي
46.....	الركيزة الثالثة: أنواع الأدوات التي يستخدمها المنافسون السلطويون
47.....	الجزء الرابع: طبيعة العراقيل والفرص في مجال التحول الديمقراطي
47.....	استخلاص النتائج بشأن تفاعل المجموعات الثلاث من العوامل
47.....	سلوكية
49.....	مؤسسية
50.....	هيكلية
50.....	تحديد الفرص التي تتيح تحقيق اختراقات نحو التحول الديمقراطي
53.....	المراجع

المقدمة

في العام 1988، شهدت الجزائر انتفاضة شعبية طالبت بتغيير جذري للنظام السلطوي القائم على حكم الحزب الواحد. ومع أنَّ السلطة واجهت هذه الاحتجاجات بدايةً بالقمع العنيف، انتهت في نهاية المطاف بإصلاح دستوري وإرساء نظام ديمقراطي تعدّدي. غير أنَّ هذه التجربة الديمقراطية لم تدم طويلاً؛ إذ بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات، وما أعقبه من انقلاب عسكري في العام 1992، انزلت البلاد إلى حرب أهلية استمرت عشر سنوات. ومع أنَّ نهاية تلك المرحلة توافقت مع استعادة شكل من أشكال الديمقراطية التمثيلية والنظام الرئاسي، بقي الوضع السياسي الذي فُرض منذ لحظة الانقلاب على حاله عملياً حتى العام 2019، حين اندلعت انتفاضة جماهيرية ثانية. فمنذ العام 1992، ظلّت المعادلة السياسية، القائمة على ترتيب ثلاثي غامض بين الجيش، والأحزاب الموالية له، وشركة النفط الوطنية سوناطراك، ممسكة بزمام السلطة (إنتيليس، 2013). وحتى بعد انتفاضة 2019 وتغيير الوجوه في قمة الهرم السياسي، بدا أنَّ قدرة السلطة (أي الشبكة المبهمة من النخب العسكرية التي تتحكّم بالمشهد السياسي من وراء واجهة مدنية ظاهرية، إلى جانب المستفيدين منها من سياسياً واقتصادياً) على إعادة إنتاج نفسها (عويسة، 2021) ظلت بمنأى عن الضغوط الداخلية والخارجية لإرساء الديمقراطية.

فُدمت تفسيرات عدّة لهذه الاستمرارية السلطوية، ركزت على مجموعة من الآليات الداخلية التي مكّنت النخب من إدارة الوضع وإعادة إنتاج النظام، فضلاً عن الدور الخاص الذي يلعبه السياق الاقتصادي والسياسي العالمي في الحفاظ على الوضع القائم. على سبيل المثال، يشير فولبي (فولبي، 2013) إلى أنَّ نظام المحسوبية وإعادة توزيع الريع، والقبضة الأمنية الثقيلة، والواجهة الديمقراطية الشكلية، هي مفاتيح أساسية لسمود السلطوية. كذلك، يرى بوبكر (بوبكر، 2013) أنَّ عملية تنويع التحالفات عبر إشراك النخب التجارية سمحت للنظام بتجديد نفسه بطريقة تضمن احتكاره ميدان السياسة. وعلى الصعيد الدولي، يحاجج فيرنفيلس (فيرنفيلس، 2009) بأنَّ السياق الدولي وأولوية مكافحة الإرهاب، إلى جانب الثروة النفطية الضخمة للجزائر، ساهما في القبول الضمني بالنظام وأساليبه القمعية وغير الديمقراطية.

في إطار الحزمة العالمية السابعة (WP7) التابعة لمشروع EMBRACE (بناء المرونة بين المجتمعات في أوروبا)، يسعى هذا التقرير إلى استكشاف العوائق التي تعترض المسار الديمقراطي الأخير في الجزائر من خلال دراسة التنافس الجيوسياسي حول تعزيز الديمقراطية، مع التركيز بشكل خاص على أوجه النفوذ والتدخلات الصينية والروسية التي تنافس مبادرة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية (EUDP) في تحقيق نتائج ديمقراطية بدلاً من سلطوية في الجزائر. وعلى وجه

التحديد، يبحث هذا التقرير، أولاً، في مختلف الجهات الفاعلة السياسية الوطنية والجهات الجيوسياسية المتنافسة الرئيسية - أي الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا - والتفاعلات في ما بينها، وكذلك الديناميات الجيوسياسية بين الاتحاد الأوروبي ومنافسيه السلطويين في الجزائر، بما في ذلك أهدافهم ومصالحهم واستراتيجياتهم وأدواتهم. ويولي التحليل اهتماماً خاصاً بما إذا كانت هذه التفاعلات الاستراتيجية مدفوعة أساساً باعتبارات جيوسياسية أم بآثار انتشار السلطوية، مع تقدير النتائج المقصودة وغير المقصودة على مسار التحول الديمقراطي. يُجرى هذا التحليل على نحو تجريبي، آخذاً في الاعتبار المسار الديمقراطي الجزائري الأخير، بدءاً من العام 2011 عند المنعطف الحاسم للانتفاضات العربية وموجة الديمقراطية التي اجتاحت المنطقة، وصولاً إلى انتفاضة العام 2019 والانتخابات الرئاسية وما تبعها من إعادة إنتاج المنظومة السلطوية.

انطلاقاً من ذلك، يقيم التقرير مرحلتين مميزتين تقدّمان رؤية حول كيفية تداخل هذه التفاعلات الجيوسياسية أو تصادمها لإنتاج انفتاح أو انغلاق ديمقراطي. وتقوم دراسة هاتين المرحلتين على ثلاث ركائز أساسية، وهي: عمق الروابط مع الاتحاد الأوروبي؛ والطلب الداخلي على الديمقراطية/التقارب مع الاتحاد الأوروبي مقابل السلطوية/التقارب مع روسيا والصين؛ وأدوات الجهات السلطوية المنافسة. وتشكل هذه الركائز الثلاث التصوّر الحاكم لفهم التنافس حول المخرجات الديمقراطية في مقابل تلك المناهضة للديمقراطية. وبصورة أكثر تحديداً، تتضمن هذه الركائز: أنماط العلاقات التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي، ولا سيما عمق الروابط السياسية والمؤسسية والاقتصادية والعسكرية؛ والسمات الخاصة للطلب الداخلي على نفوذ غير أوروبي؛ وطبيعة الأدوات التي تستخدمها الجهات السلطوية المنافسة في سياق معيّن - قسرية أو تخريبية أو استيعابية. وتُدرس هذه العوامل بشكل مستقل وفي إطار علاقة جدلية في آنٍ معاً.

وأخيراً، يقيم تحليل التنافس الجيوسياسي وتأثيره على مسار الديمقراطية مقابل صمود السلطوية في الجزائر كيفية تشكّل العوائق - السلوكية والمؤسسية و/أو الهيكلية - التي تحول دون إحداث اختراقات في تحقيق التغيير السياسي الجذري في الجزائر.

الجزء الأول: المنهجية والمواد

المنهجية وتقنيات جمع البيانات المستخدمة

ترتكز المنهجية المعتمدة في هذا البحث على مبادئ التثليث في مصادر البيانات. ويُعدّ التثليث ضروريًا في حالة الجزائر نظرًا لصعوبة إجراء البحوث الميدانية في البلاد، حيث إنّ المخاطر الأمنية التي تهدّد المشاركين في البحث وكذلك الباحثين حقيقية ومتغيّرة باستمرار، فضلًا عن أنه من شبه المستحيل الوصول إلى العسكريين المُمسكين بزمام السلطة والنخب الاقتصادية والسياسية ضمن شبكات المحسوبية التابعة لهم. وبناءً على ذلك، تمثّل المواد التي تمّ جمعها مزيجًا من المصادر المتاحة علنًا والمواد الأصلية التي أنتجها المشروع. في ما يخص المصادر المتاحة علنًا، جُمع ما يلي:

- 11 خطابًا رئاسيًا يتعلق بلحظات مفصلية من الضغوط وإمكانات إرساء الديمقراطية (الربيع العربي 2011 والحراك الشعبي 2019)؛
- إحصاءات حول الانتخابات التشريعية للأعوام 2012 و2017 و2021، إلى جانب تحديد الأحزاب المؤيدة للحراك الشعبي و/أو الميلّة للاتحاد الأوروبي؛
- 6 استطلاعات وتقارير فُطرية صادرة عن "الباروميتر العربي" تتابع الرأي العام حيال الديمقراطية والاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين العامين 2006-2022؛
- اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتعديلاتها المختلفة؛
- إحاطات صادرة عن البرلمان الأوروبي حول السياسة الداخلية الجزائرية وتموضع الاتحاد الأوروبي في العام 2018 (قبيل حراك العام 2019 مباشرة)؛ وفي العام 2023 (في ما يتعلق بحملة القمع ضد الصحفيين ووسائل الإعلام)؛
- استطلاع 2017 الصادر عن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) بشأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؛
- بيان الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الجزائر (EUEA) حول تبدّل المقاربات تجاه الجزائر (2020)؛
- بيانات التجارة مع الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا؛
- بيانات المساعدات الإنسانية للجزائر بحسب المصدر وتوزيعها بحسب القطاعات.

أما بالنسبة للمواد الأصلية، فقد أجرى فريق البحث 14 مقابلة شبه منظمة في الجزائر العاصمة خلال شهريّ شباط/فبراير وآذار/مارس 2024، وفي لندن، إنكلترا، في آذار/مارس 2024.¹ وجرى اختيار المشاركين عبر أسلوب العينة الهادفة. وتوزعت أنواع المقابلات كما يلي:

- مقابلات مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي؛
- مقابلات مع نخب سياسية؛
- أربع مقابلات مع ممثلين عن الصحافة الجزائرية ووسائل الإعلام المستقلة؛
- ست مقابلات مع فاعلين في المجتمع المدني المؤيد للديمقراطية/أحزاب سياسية جديدة.

¹ يُشار إلى أننا نعتمد إجراء المزيد من المقابلات في نيسان/أبريل 2024، وتحديدًا مع أصحاب مصلحة رئيسيين من الجزائريين المنفيين في فرنسا.

نوع البيانات	أسلوب تحليل البيانات
المصادر المتاحة علناً	تحليل الوثائق. ويُعدّ الأنسب لتقييم الروابط والصلات مع الاتحاد الأوروبي والقوى السلطوية وكيفية ترجمتها إلى سياسات وإجراءات ملموسة، ولا سيما لتقييم كيفية تغييرها عبر الزمن في سياق المسار قيد البحث.
الوثائق الرسمية، والبيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية	تحليل الوثائق. ويُعدّ الأنسب لتقييم الروابط والصلات مع الاتحاد الأوروبي والقوى السلطوية وكيفية ترجمتها إلى سياسات وإجراءات ملموسة، ولا سيما لتقييم كيفية تغييرها عبر الزمن في سياق المسار قيد البحث.
النصوص الأساسية والخطاب السياسي الصادر عن النخب السياسية، والفاعلين على المستوى الشعبي، والقوى السلطوية	تحليل الأطر (Frame analysis). يُستخدم لتحديد كيف يندرج التعامل مع الاتحاد الأوروبي مقابل القوى السلطوية في المخيال السياسي الجزائري الأوسع، وخصوصاً بما يتصل بمناهضة الاستعمار، والاستقرار ما بعد الحرب، والتدخلات العسكرية الغربية، والصفقة السلطوية والعقد الاجتماعي، والإحساس بالمصير المشترك والمكانة في السياسة الإقليمية العربية والعالمية.
المواد الإعلامية	تحليل الأطر. يُستخدم خصوصاً لتحليل حملة التضليل كما سيُعرض في المرحلة الثانية.
بيانات المقابلات	التحليل السردى. يُستخدم لفهم تصورات الفاعلين حول المسارات والحالات قيد الدرس ودورهم فيها، وكيف يبرّرون أو يفسّرون أفعالهم وقراراتهم تجاه الأطراف المختلفة (النظام وشبكاته، الاتحاد الأوروبي، القوى السلطوية).

بالإضافة إلى ذلك، أعدت مبادرة الإصلاح العربي (ARI)، في إطار منهجها التحليلي، جداول زمنية مفصلة مرتبطة بالركائز الثلاث التي يقوم عليها تحليل المرحلتين المذكورتين. تستعرض هذه الجداول ما يلي:

- تطوّر الأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي في الجزائر - كما يتجلى في البيانات الرسمية؛ وأنواع الاتفاقيات ومضامينها؛ وأشكال المساعدات وحجمها - في ارتباطها بالمنعطفات التاريخية الحاسمة في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر (وفي المنطقة العربية عمومًا): ما قبل 2011؛ ثم 2011-2019؛ ثم الاستجابة لحراك 2019؛ والاستعداد للانتخابات الرئاسية للعام 2024.
- تطوّر علاقات الاتحاد الأوروبي بالجزائر في القطاعات الاستراتيجية - أي الطاقة والمحروقات؛ والأمن ومكافحة الإرهاب؛ والهجرة - في ارتباطها بالتطورات الجيوسياسية الدولية، ولا سيما حرب أوكرانيا، والتطورات السياسية الوطنية.

المشكلات التي واجهت البحث والانحرافات عن الخطة الأصلية

في ما يتعلق بالعمل الميداني وجمع المواد الأصلية من خلال المقابلات شبه المنظمة، واجه فريق البحث بعض العقبات الأمنية البسيطة التي، وإن كانت متوقعة، كان لها أثر على عملية جمع البيانات. ففي ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية

في الجزائر، التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024 وتمّ تقديمها إلى 7 أيلول/سبتمبر 2024 في أجواء من القمع المتزايد لمظاهر التنافس السياسي، تلقى باحث مساعد من مبادرة الإصلاح العربي يُجري عملاً ميدانياً في الجزائر تحذيراً ضمنياً من أجهزة الأمن. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الباحث الرئيسي في مبادرة الإصلاح العربي من السفر إلى الجزائر لإجراء العمل الميداني، واتخذ قرار بعدم إجراء أيّ مقابلات حضورية إضافية داخل البلاد. وبناءً على ذلك، تقرر إجراء مقابلات إضافية في نيسان/أبريل 2024 مع أصحاب مصلحة مقيمين في فرنسا، وكذلك عبر الإنترنت باستخدام منصات آمنة مثل "تلغرام" أو "سيغنال".

الجزء الثاني: مسار التحول في الجزائر: الجهات الفاعلة الديمقراطية والسلطوية الداخلية والخارجية

ندكر القارئ بأنّ المستوى الأول من التحليل يركّز على دراسة التنافس الجيوسياسي بين الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا في الجزائر من حيث الأهداف والأدوات المستخدمة والدوافع والنتائج على صعيد التحول الديمقراطي. وسيُقيم التحليل طبيعة المنافسة السلطوية، ومدى سعي تدخلات الصين وروسيا في الجزائر إلى تقويض الاتحاد الأوروبي أو مواجهته (أي الجغرافيا السياسية كأساس للمنافسة السلطوية)، أو ما إذا كان ذلك نتيجة انتشار السلطوية من خلال نقل القيم والممارسات وتصدير نماذج الحكم والأعمال. كما سيأخذ التحليل في الاعتبار مدى إسهام القصدية (intentionality) لدى الجهات الفاعلة (المحلية والخارجية) في تفسير المنافسة السلطوية، وإلى أي مدى يسفر التنافس الجيوسياسي بدلاً من ذلك عن نتائج غير مقصودة على مسار التحول الديمقراطي.

مقدمة موجزة عن المسار

يعتمد هذا المستوى الأول من التحليل على تتبع مسار التحول الديمقراطي الأخير في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين العامين 2011-2023. وتمثّل هذه الفترة منعطفاً حاسماً في السياسة العربية المعاصرة، إذ بدأت في العام 2011 مع الانتفاضات والحركات الثورية الجماهيرية التي اجتاحت المنطقة بدرجات متفاوتة وبناتج متباينة، وما تلاها من ردّ سلطوي ارتدادي شهدته مختلف بلدان المنطقة. ويرتبط هذا المسار أيضاً بكيفية تأثر الاقتصاد السياسي الجزائري، القائم على الدولة الريعية وثروة البلاد من الموارد الطبيعية وعلاقتها بهياكل السلطة، بالتوجهات الإقليمية الأوسع. فمع أنّ الجزائر لا تُدرج عادةً ضمن بلدان "الربيع العربي" الأصلية – إذ لم تبدأ انتفاضتها الجماهيرية المناهضة للنظام فعلياً إلا في العام 2019 – شهدت

البلاد حراكًا سياسيًا مهمًا في العام 2011 (والحقيقة أنَّ المعارضة لبوتفليقة بدأت منذ العام 2009 عند إقدامه على تعديل دستوري يتيح له الترشح لولاية ثالثة). وقد اندلعت احتجاجات العام 2011 استجابة لارتفاع الأسعار، ونزل آلاف الشباب الجزائريين إلى الشارع ليواجهوا منذ البداية بعنف الشرطة. وقد أدى ذلك بدوره إلى توسع نطاق الحركة، لتشمل شرائح واسعة من المجتمع الجزائري وتعبّر عن طيف متنوع من المطالب والشكاوى، بدءًا من المطالب الاجتماعية-الاقتصادية القطاعية وصولًا إلى دعوات أوسع للإصلاح السياسي الجذري. ومع ذلك، ما كان لافتًا في تلك الاحتجاجات هو استمرار الانقسامات الاجتماعية القديمة بين المجموعات المشاركة، وغياب التوافق حول مطلب مشترك موحد (بو عمار، 2022). وبالفعل، فإنّ هذا العجز عن تشكيل ائتلاف عابر للمناطق والأيدولوجيات (دل بانقا، 2017) - إلى جانب الذاكرة الحيّة للحرب الأهلية في التسعينيات وتأثيرها الذي يثبط العمل السياسي المعارض وتحدي السلطة - يُعتبر من الأسباب الأساسية التي مكّنت الآليات التقليدية لاحتواء الاحتجاج من النجاح.

ترافقت الاحتجاجات في العام 2011 مع تحركٍ سريع من السلطات لكبح الحراك ومنع تكرار سيناريوهات مماثلة لما جرى في تونس أو ليبيا المجاورتين، بما في ذلك تقديم طروحات جديدة لإعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية استجابةً للمطالب الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إصلاحات سياسية شكلية (آيت-حمادوش وإدريس، 2012). وقد سمح ترسيخ سلوكيات الريع، الميسّرة بفعل النموذج السياسي-الاقتصادي، بسياسات توزيعية ضمنت دعمًا عابرًا للطبقات لصالح السلطة. بالفعل، اعتمدت القواعد الداعمة للنظام بشكل كبير على الأثرياء الذين استفادوا من صفقات الأعمال، ولا سيما في قطاع المحروقات، إلى جانب الدعم الجوهري للمؤسسة العسكرية التي مارست سلطتها الخفية من خلال الجهاز التنفيذي. ومع ذلك، فقد زُرعت بذور التعبئة المستقبلية لحراك 2019 منذ العام 2011، وخلال الفترة 2011-2019 حدثت أشكال متقطعة من التعبئة المناهضة للنظام، بلغت ذروتها في العام 2014 تحديدًا، حين حصل بوتفليقة على ولاية رئاسية رابعة بالرغم من إصابته بجلطة دماغية أقعدته. كذلك فإنّ مواطن الضعف البنيوية للنظام - مثل تراجع شرعيته وعدم قدرته على استقطاب دعم الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، وغياب آليات مؤسسية لنقل السلطة، وهشاشة شبكات المحسوبية المرتبطة بقطاع النفط (فولبي، 2013) نتيجة فشل النموذج الاقتصادي المرتبط بالتوجهات الاقتصادية العالمية التي قلّصت ربحية النفط والغاز الطبيعي - كلّها عوامل ساهمت في اندلاع الانتفاضة الجماهيرية في العام 2019 وفرضت على النظام اتخاذ خطوات أكثر جذرية لإعادة إنتاج نفسه.

بالرغم من ذلك، كان الحراك الجماهيري في العام 2019 مفاجئاً. فقد أظهرت نتائج "الباروميتر العربي" أنّ الجزائريين، في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في العام 2014، كانوا راضين بشكل متزايد عن ظروف المعيشة؛ وعن حالة الاقتصاد؛ ويشعور متزايد بأنّ حقوقهم الأساسية مضمونة، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاقتراع. ويبدو أنّ الطريقة التي تعامل بها النظام مع انتفاضات 2011 العربية – من خلال إعادة تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية – استوعبت العديد من المظالم. وبالمثل، فإنّ تفضيل الجزائريين في تلك الفترة للإصلاح التدريجي بدلاً من التغيير الجذري يعكس الصدمة الموروثة من الحرب الأهلية، فضلاً عن الانعكاسات المرتبطة بالنتائج السلبية للربيع العربي في دول أخرى. وقد بدا أنّ الرغبة في العمل الثوري ضعيفة جداً.

أمّا الشرارة التي فجّرت احتجاجات الحراك فكانت إعلان الرئيس المريض بوتفليقة ترشحه لولاية خامسة متتالية، مخالفاً الدستور. وقد نجحت التعبئة الشعبية الواسعة، التي اتسمت باللاعنف ومثلّت طيفاً عريضاً من المجتمع الجزائري، في إجبار بوتفليقة على الاستقالة بحلول أوائل نيسان/أبريل 2019. وعلى عكس ما جرى في العام 2011، كان التغيير الجوهري في العام 2019 هو قدرة المحتجين على تشكيل ائتلاف واسع مناهض للنظام وموحد خلف مطلب التغيير السياسي الجذري (دل باننا، 2022). فقد شهدت الانتفاضة الجماهيرية لعام 2019 تقويضاً حاسماً للقاعدة الاجتماعية التقليدية للنظام، وهو ما تجلّى في المشاركة الواسعة لمختلف شرائح المجتمع الجزائري في الحراك وكسر الانقسامات الاجتماعية التقليدية. وقد أظهرت مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية تقريباً، بما في ذلك الكثير من القواعد التقليدية الداعمة للنظام، واستمرار الحراك طوال العام 2019 تقريباً، أزمة سياسية عميقة لم يكن بالإمكان حلها بمزيج من الإنفاق الاجتماعي المتزايد والإصلاحات الشكلية التي نجحت في العام 2011. وهنا تحديداً يكمن جوهر المسألة: فالآليات التقليدية المصمّمة لاستيعاب المظالم، وإعادة بناء شبكات المحسوبية أو إعادة فرضها، واستيعاب المعارضة كلها أساليب لم تُعدّ فعّالة بالقدر نفسه، فيما لم يفقد الحراك زخمه.

حتى بعد إزاحة بوتفليقة عن السلطة، لم تتراجع تحركات المحتجين. بل دخلت البلاد في مرحلة طويلة من التفاعلات الاستراتيجية الروتينية بين المحتجين، الذين واصلوا تنظيم تظاهرات نصف شهرية، وبين القوات المسلحة، الممسكة فعلياً بزمام السلطة من وراء واجهة مدنية، والتي حاولت فرض إصلاحات من الأعلى إلى الأسفل. وكان جوهر النزاع يتمثل في السيطرة على عملية الانتقال ما بعد بوتفليقة. فبينما نجح الحراك في إزاحة الرئيس المخضرم من الحكم، كانت الجماهير المعبّأة تسعى إلى فرض السيطرة المدنية على الخطوات التالية من مسار الانتقال؛ في المقابل، سعت القوات المسلحة إلى

فرض انتخابات بمرشحين مختارين بعناية للحفاظ على الوضع القائم (عويصة، 2021). بعبارة أخرى، مثلت هذه التفاعلات الروتينية فترة مطوّلة من النزاع اتسمت بسعي المواطنين لضمان قدرتهم على التأثير في الإجراءات، مقابل مساعي النظام لضمان الحفاظ على سيطرته على المشهد السياسي في عملية الانتقال. وقد تركّزت هذه الجهود، في معظمها، على تأجيل الانتخابات الرئاسية، وهو ما عكس عملياً قدرة المحتجّين على منع النظام من إعادة إنتاج نفسه عبر الآليات الشكلية ذاتها التي تُوهم بوجود خيار انتخابي، أو ما يصفه فولبي بقدرة المحتجّين على تعطيل الأدوات الزائفة للديمقراطية التي استخدمتها النخب الجزائرية ضمن نظام سلطوي انتخابي مترسّخ ومفتقد للشرعية (فولبي، 2020).

وبما أنّه تعذّر على النظام استخدام العملية الانتخابية كوسيلة لإعادة تأكيد شرعيته الشعبية وتثبيت خطابه باعتباره ضامناً لانتقال الجزائر الديمقراطي، لجأت القوات المسلحة إلى حملة تطهير واسعة النطاق شملت إقصاء المقربين من بوتليقة من مواقعهم المختلفة، وسجن عدد كبير من المسؤولين والنخب بتهمة فساد. وقد صُمّمت هذه الخطوات لتعزيز مكانة القوات المسلحة في أعين المواطنين، وللحفاظ على الصفقة الموروثة في فترة ما بعد الحرب الأهلية: أي الأمن والاستقرار مقابل الهدوء السياسي. ومع ذلك، فإنّ الإصلاحات التي أدخلت لم تغيّر آليات السلطة، بل صُمّمت لتهنئة المحتجّين وإعادة صياغة شرعية الجيش في مواجهة الحراك ومطالبه (بوبكر، 2020). ومع انتخاب الرئيس تبون في نهاية العام 2019، انتهت إلى حد كبير فترة الطوارئ الاستراتيجية وحالة عدم اليقين، مع تثبيت البنى القائمة وترسخ هيمنة القوات المسلحة.

مع ذلك، وبالرغم من أنّ نهاية دورة المواجهة - إلى حد كبير بفعل أزمة كوفيد-19 وما فرضته من إضعاف للفعل الجماعي في المجال العام - شهدت انتصار النظام الذي أعاد تشكيل نفسه حول شخصية جديد ومجموعة من أصحاب النفوذ، عكست نتائج انتخابات العام 2021 استمرار الأزمة السياسية الداخلية. فللمرة الأولى، لم تغز الأحزاب التقليدية المتحالفة بأغلبية مطلقة، إذ ذهبت أصوات كثيرة إلى المستقلين. وفي الوقت نفسه، اتسمت الانتخابات بقمع شديد للأحزاب والقادة الذين مثّلوا الحراك في الفترة التي سبقت الانتخابات، وإغلاق المجال العام في العاصمة الجزائر لمنع الاحتجاجات، وارتفاع غير مسبوق في نسبة الامتناع عن التصويت (أعلى بكثير من انتخابات العامتين 2012 و2017 التشريعية)، ولا سيما في مناطق المعارضة مثل منطقة القبائل. ومنذ ذلك الحين، واجه المجال العام والمجال المدني الجزائري تصاعداً في معدلات القمع، بينما ركّزت الحكومة على محاولة استعادة عصرها الذهبي دبلوماسياً من أجل معالجة الأزمات الإقليمية وتيسير الانتقال الاقتصادي للبلاد. كما استفاد النظام الجديد من تزايد اعتماد أوروبا على الجزائر لتأمين مواردها الطبيعية، خصوصاً في ظل الحرب في أوكرانيا، وهو ما عزّز مناعة النظام عبر تدعيم الركائز الأساسية لاقتصاده السياسي.

وعليه، فإنّ هذه الأولويات - أي موقع الجزائر في السياسة الإقليمية وإعادة فرض حضورها الدبلوماسي؛ وضرورة إنعاش الاقتصاد في ظل الانكماش الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتراجع إيرادات المحروقات - هي التي وجّهت السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية للبلاد خلال السنوات الأخيرة. وبالفعل، انخرطت إدارة تبون في إصلاحات متنوّعة تهدف إلى "إعادة تأهيل مؤسسات الدولة، وضمان استقرار الجبهتين السياسية والاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد المترنح، واستعادة مكانة الجزائر على الساحة الدولية" (غبولي، 2024). في المقابل، تعرّضت المعارضة للإضعاف بفعل أزمة داخلية وقمع مستمر يمنعانها من التعاون أو تحقيق نجاح انتخابي، فضلاً عن عزلها عن حشد الجماهير خلف مشروع واضح ومحدد للتغيير الجذري.

مقدمة موجزة عن المنافسين الجيوسياسيين

تُعَدّ روسيا والصين المنافسين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي في الجزائر. ويعود ذلك إلى العلاقات التاريخية الطويلة التي نسجتها الجزائر مع موسكو وبكين لتلبية احتياجاتها العسكرية/الأمنية والاقتصادية، إضافةً إلى الأهمية التي توليها الجزائر لمبدأ السيادة، ولمواقفها المناهضة للاستعمار، ولسياسة الحياد. في الواقع، لا يمكن فهم علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين من دون الأخذ في الاعتبار طبيعة النموذج السياسي-الاقتصادي للدولة، وكذلك الركائز التي يستند إليها خطاب شرعية النظام. فمن جهة، يعتمد النظام السياسي الجزائري على منظومة إدارة داخلية بين النخب من خلال إعادة توزيع المحسوبية عبر الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك". في الواقع، فإنّ "سوناطراك" أشبه بـ"دولة داخل الدولة"، وهي الضامن الأساسي لسلطة الدولة ولتعزيز السلطوية (إنتيليس، 1999). انطلاقاً من ذلك، وبالرغم من محاولات التنويع الاقتصادي، فإنّ الحفاظ على بنية قطاع المحروقات وضمان ربحيته في التجارة الدولية يُعدّ شرطاً أساسياً لبقاء النظام.

من جهة أخرى، منذ استقلالها في العام 1962، استندت السياسة الداخلية والخارجية للجزائر على حسّ راسخ بالسيادة وخطاب مناهض للاستعمار. فالسلطات تشدّد دائماً على مسؤوليتها الحصرية عن شؤون الجزائر وترفض بشدّة أي محاولة للتأثير على قراراتها. وغالباً ما تُسارع الجزائر إلى إصدار بيانات تدين أي تعليقات دولية بشأن شؤونها الداخلية. والأهم من ذلك أنّ هذا الخطاب السيادي للسلطات الجزائرية يحظى بدعم شعبي واسع نظراً لتاريخ البلاد في مقاومة الاستعمار ودعمها لحركات تقرير المصير. فعلى سبيل المثال، ظهرت خلال احتجاجات العام 2019 شعارات تُدين أي محاولة غريبة للتدخل في الشؤون الجزائرية. وفي هذا السياق، تسعى السلطات الجزائرية إلى الحفاظ على موقف مستقل، مع تنمية علاقات مع مختلف الأقطاب العالمية من واشنطن إلى موسكو. كما أنّ حسّ الجزائر بالسيادة لا يقتصر على الشؤون الداخلية فحسب،

بل يبرز بوضوح على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد أسست السلطات الجزائرية عقيدتها في السياسة الخارجية بعد الاستقلال على مبادئ توجيهية مثل عدم الانحياز، وتقرير المصير، ورفض التدخلات العسكرية.

وأخيرًا، لا بدّ من أخذ سياق ما بعد النزاع في الاعتبار، إذ إنه لا يؤثر فقط في سياسات النظام تجاه خصومه السياسيين، بل أيضًا في مستوى الدعم الذي يتلقاه محليًا وقدرته على التلويح بشبح عدم الاستقرار والانزلاق السياسي كوسيلة لضمان رضوخ المواطنين. ولا تزال المؤسسة العسكرية، على وجه الخصوص، متأثرة بانتفاضة 1988 والحرب الأهلية في التسعينيات، ولا تزال نزعتها المؤسسية لقمع أي معارضة واضحة. وقد تعزّز هذا الواقع بعد حراك 2019، إذ تبنّت السلطات الجزائرية تفسيرًا أكثر جذرية لمفهوم السيادة، ما أسفر عن حملة قمع واسعة ضد الناشطين.

في هذا السياق، يمكن اعتبار أنّ الأدوات التي تستخدمها روسيا والصين في الجزائر تندرج بمعظمها ضمن خانتين: تخريبية (موجّهة ضد الاتحاد الأوروبي وليس ضد الدولة الجزائرية) واستيعابية، وذلك وفق التعريفات المفاهيمية الواردة في مراجعة الأدبيات الخاصة بالحزمة العالمية السابعة (WP7):

- التخريبية: "هي الأدوات التي تُستخدم بهدف تقويض الاستقرار السياسي والقدرة المؤسسية وحُسن سير عمل المؤسسات الديمقراطية الأساسية للدول من الداخل. وقد تُوجّه هذه الأدوات مباشرة ضد الخصوم مثل الاتحاد الأوروبي والدول الغربية الرئيسية". في حالة الجزائر، يتجلى ذلك خصوصًا في الحملات الدعائية وأشكال التشهير الدبلوماسي الأخرى الهادفة إلى تقويض سمعة الاتحاد الأوروبي وتدخلاته على مستوى الرأي العام.
- الاستيعابية: "هي الأدوات التي تستخدمها الدول السلطوية بهدف إنشاء قاعدة نفوذ أو تأثير أو قوة ناعمة في دولة صغيرة قد تكون متحالفة مع الاتحاد الأوروبي والغرب أو مترددة في توجّهاها الجيوسياسي". في حالة الجزائر، يشمل ذلك تطوير العلاقات الاقتصادية والأمنية مع المجموعات النخبوية، ولا سيما الجيش وقطاع المحروقات، بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية. كما يشمل أيضًا جهودًا محدودة ولكن متزايدة في مجال القوة الناعمة من جانب الصين عبر تعميق الشراكات والتدخلات في القطاع التجاري وقطاع الثقافة والجامعات.

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

في ما يتعلّق بالجزائر، قوبلت مبادئ الشرطة والأوربة، التي تشكّل العمود الفقري لسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، بكثير من الريبة. وقد تعمّقت هذه التحفّظات نتيجة اعتبار سياسة الجوار الأوروبية مبادرة أوروبية لم يتم التوافق بشأنها مع بلدان المتوسط، خشيةً من أنّ سياسة الشرطة فيها قد تُطبّق على السياسة الداخلية للدول الشريكة. وبالفعل، حتى العام 2011، كان المنطق الأساسي لسياسة الجوار الأوروبية، أي نهج "العصا والجزرة" الذي يقوم على مقايضة التعاون الأعماق والمساعدات المالية مقابل تحقيق تقدم، مرفوضة إلى حدّ كبير من قبل السلطات الجزائرية، خصوصاً في ضوء أهمية السيادة الوطنية والخطاب المناهض للاستعمار كعنصرين محوريين في الشرعية السياسية وتأسيس الجمهورية الحديثة. في هذا السياق، يقول بومغار (بومغار، 2013): "لقد طوّرت الجزائر، لأسباب تاريخية مرتبطة بنضالها من أجل الاستقلال وكذلك بالكفاح الذي خاضته وتواصل خوضه ضد الإرهاب وتداعياته الدولية، حساسية كبيرة حيال قضايا السيادة والتدخلات الخارجية... هذا النهج لا يزال حتى اليوم عاملاً حاسماً في علاقات الجزائر ببيئتها الدولية". واللافت أنّ هذه الحساسية لم تقتصر على مستوى الحكومة فحسب، بل امتدّت أيضاً إلى الرأي العام. وقد تعمّقت تلك التحفّظات نتيجة اعتبار سياسة الجوار الأوروبية مبادرة أوروبية لم يتم الاتفاق عليها مع بلدان المتوسط، خشيةً من أنّ سياسة الشرطة فيها قد تُطبّق على السياسة الداخلية للدول الشريكة.

في الوقت نفسه، فإنّ التردّد في استخدام الشرطة السياسية يوحي بأنّ الاعتبارات الأمنية كثيراً ما طغت على جهود تعزيز الديمقراطية. فكانت هواجس الاتحاد الأوروبي بشأن الاستقرار السياسي الداخلي والمصالح الاقتصادية، وما ارتبط بها من تهديدات مثل الهجرة الجماعية، والقومية، والأصولية الدينية، والإرهاب في الجزائر (خصوصاً في أعقاب الحرب الأهلية)، تفرض على الاتحاد الحفاظ على الوضع القائم الذي بدا أنّ الجيش قد أحكم فيه السيطرة السياسية. وبدلاً من أن يكون تعزيز الديمقراطية أولوية سياسية، جرى التعامل معه كأداة سياسية تُستخدم أحياناً لإدارة المخاوف الأمنية. وفي هذا الإطار، لم يرغب الاتحاد الأوروبي في زعزعة الوضع القائم، وفُضِّل تأمين مصالحه بدلاً من قيادة موجة ديمقراطية من المرجّح أن تجلب معها حالة من عدم الاستقرار السياسي. وكما يجادل يونغز (يونغز، 2002): "كانت السياسة الأوروبية تجاه الجزائر واحدة من أكثر الحالات دلالة على اللاتدخل، وعدم رغبة الاتحاد الأوروبي في ممارسة ضغط قسري في ما يتعلّق بأوجه القصور الديمقراطية". وبالمثل، لم تُستخدم الاتفاقيات التجارية والأعمال القائمة مع الجزائر كأدوات لدفع التحرير الاقتصادي والسياسي،

إذ لم تكن هذه العلاقات مشروطة بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في الجزائر. بل على العكس، وبالرغم من وجود نظام سلطوي وعنف داخلي، استمرت المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وأنجزت في العام 2001.

غير أنّ تأثير الربيع العربي في الجزائر، إلى جانب الانكماش الاقتصادي، وقّرا نافذة جديدة للانفتاح تجاه الاتحاد الأوروبي. ففي الفترة الممتدة بين العامين 2018-2020، بلغت المساعدات الثنائية المقدّمة من الاتحاد الأوروبي 125 مليون يورو. وفي هذا السياق، كانت بداية الربيع العربي تتسم بارتباط وثيق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (علاقات الجاليات، شبكات المجتمع المدني، إلخ.)، كما كانت الروابط الاقتصادية قوية على نحو خاص بسبب أهمية الجزائر كمزوّد للطاقة. وقد تمكّن النظام من احتواء الاحتجاجات الشعبية من دون الانهيار من خلال إدخال إصلاحات شكلية، واعتماد القمع الانتقائي، وتحجيم المجتمع المدني، وشراء السلم الاجتماعي عبر المساعدات والإعانات. وفي هذا الإطار، أعلنت الجزائر في كانون الأول/ديسمبر 2011 رسميًا استعدادها لبدء مفاوضات استكشافية بشأن إعداد خطة عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية المتجددة. أما الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، المستندة إلى اتفاقية الشراكة لعام 2005، فقد عُدلت في العام 2017 ضمن سياسة الجوار الأوروبية المتجددة مع استمرار التعاون حتى نهاية العام 2020 (وشملت الأولويات: البحث والابتكار، والتعليم العالي، والأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، والبيئة، وحماية المدنيين، والطاقة، ودعم تنويع الاقتصاد) (زبير وتران، 2023). وفي هذا السياق، برز قدر من التقارب الخطابي، إذ إنّ ترويج النظام الجزائري لالتزامه بالتحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي تماشى مع إعادة التزام الاتحاد الأوروبي بالديمقراطية العربية في أعقاب الحركات الثورية والتحوّل المزعوم نحو سياسة "المزيد مقابل المزيد". ومع ذلك، طغت قضايا الطاقة والأمن مرة أخرى على الإصلاحات الديمقراطية، خصوصًا مع استخدام الجزائر لهذه الملفات كوسيلة لتعزيز الوضع السياسي القائم. وبدلًا من ذلك، حافظ الاتحاد الأوروبي على مقاربة ضعيفة نسبيًا لتعزيز الديمقراطية في الجزائر، وركّز بالأخص على ضبط الهجرة والشراكة في مجال الطاقة، وهي أولويات ازدادت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وحاجة الاتحاد الأوروبي لتأمين استقلاله الطاقوي. وقد وُقّر ذلك للجزائر هامشًا من النفوذ في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، تحافظ بروكسل والعواصم الأوروبية المختلفة على روابط اقتصادية متينة مع الجزائر. فبحسب الأرقام الرسمية، بلغ حجم التجارة بين أوروبا والجزائر 55 مليار يورو في العام 2022، ما جعل أوروبا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر. وبالتالي، تتجاوز الأنشطة التجارية الأوروبية مع الجزائر إلى حدّ كبير تلك الخاصة بالمنافسين الإقليميين والدوليين مثل الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج. وترتكز هذه الروابط الاقتصادية أساسًا على قطاع النفط والغاز، حيث

تواصل الشركات الأوروبية الكبرى الاستثمار في الجزائر، خصوصاً بعد الحرب في أوكرانيا. إضافة إلى ذلك، شهدت الفترة الأخيرة زيادة في الاهتمام والاستثمارات الأوروبية في قطاعات أخرى، ولا سيما المشاريع الصناعية المشتركة والتعاون في المشاريع الريادية.

وترتكز الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وأوروبا بشكل أساسي على قطاع المحروقات. فعلى مدى عقود، شكّلت الجزائر شريكاً موثوقاً ومؤتمناً في مجال الطاقة لبلدان جنوب أوروبا، ولا سيما إسبانيا وإيطاليا. وكان هذا التعاون حاسماً خلال السنوات العشر الماضية في ظل الاضطرابات الأمنية في المنطقة العربية بعد انتفاضات 2011. ومع عجز شركاء تقليديين أقوياء مثل ليبيا عن الوفاء بالتزاماتهم الطاقوية، لعبت شركة "سوناطراك" الجزائرية للنفط والغاز دور صمام الأمان وضمنت استمرارية الإمدادات. وتعدّ الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، بينما يُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد للغاز الجزائري. إذ تعتمد أوروبا على الغاز الجزائري لأمن الإمدادات، فيما تعتمد الجزائر على السوق الأوروبية لضمان أمن الطلب. وقد أدّت علاقة الاعتماد المتبادل القوي هذه في قطاع الطاقة إلى تأسيس شراكة استراتيجية في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في العام 2015، تشمل التعاون في مجال الغاز الطبيعي، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتكامل أسواق الطاقة.

علاوة على ذلك، برزت الجزائر كمزود طاقة حيوي بعد حرب أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا التي وضعت العواصم الأوروبية في وضع حرج. فقد اغتتمت شركات أوروبية رائدة مثل "توتال إنرجي" الفرنسية و"إيني" الإيطالية الفرصة وعززت تعاونها مع "سوناطراك" عبر توقيع اتفاقيات جديدة للتقريب والإنتاج. كما امتدّت هذه الصفقات الجديدة إلى ما هو أبعد من قطاع النفط والغاز التقليدي، لتشمل مبادرات في مجال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر. وشجّعت هذه الدينامية شركاء جددًا مثل ألمانيا على استكشاف مجالات تعاون والعمل على استراتيجية طويلة المدى تعود بالفائدة على كلّ من الجزائر وأوروبا. ومن وجهة نظر الجزائر، تُعدّ هذه الاتفاقيات حاسمة في ظل تزايد استهلاك الكهرباء محلياً والحاجة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية المحلية المتقادمة.

وقد استثمرت الجزائر وأوروبا زخم التقارب ما بعد حرب أوكرانيا المرتبط باحتياجات أوروبا الطاقوية لبدء استثمارات عبر القطاع الصناعي. ففي هذا الإطار، عقدت الحكومتان الإيطالية والفرنسية عدة محادثات مع نظيرتهما الجزائرية لتقييم فرص القطاع الخاص ومرافقة الشركات لإطلاق مشاريع تجارية في الجزائر. فعلى سبيل المثال، أسست شركة "فيات" الإيطالية

مؤخرًا مصنعًا لتجميع السيارات في الجزائر على أمل الترويج للأخيرة كوجهة للاستعانة بمصادر خارجية قريبة (nearshoring) لمشاريع كبرى مستقبلية. وقد بُنيت هذه المبادرات على إطار تعاون كان قائمًا في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. كما أنّ التسهيلات القانونية الواردة منذ البداية في اتفاقية الشراكة لعام 2005 بين الجزائر وأوروبا أثبتت فائدتها في توفير مسار لتعزيز الشراكات الاقتصادية. وبالمقارنة مع المنافسين الإقليميين والدوليين مثل روسيا والصين، تمتلك أوروبا ميزة تاريخية تتيح التبادل التجاري الأوروبي-الجزائري، إذ إنّ أوروبا تفهم وتعمل ضمن المشهد المالي والاقتصادي الجزائري بينما يواجه منافسوها صعوبات في إنشاء مشاريع مستدامة طويلة الأمد.

ومع ذلك، فإنّ الوزن السياسي للاتحاد الأوروبي يبقى ضعيفًا عمومًا، وغالبًا ما يعجز عن الضغط على الجزائر لاعتماد مواقف محددة أو تشجيعها على القيام بإصلاحات معينة، على الرغم من الإطار القانوني القائم لاتفاقية الشراكة لعام 2005. فقد اعتمد صانعو القرار الجزائريون استراتيجية تقارب حذرة مع الاتحاد الأوروبي، تسمح في نهاية المطاف بتحقيق تقدّم مضبوط ومحدود في مسار التحوّل الديمقراطي. ولطالما شكّكت السلطات الجزائرية في برامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية. وبالرغم من تمويل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لعدد من برامج التبادل واحتفاظه بقنوات تواصل مع مجموعات مؤيدة للديمقراطية داخل المجتمع المدني، غالبًا ما تفشل محاولات الضغط على الجزائر من أجل تنفيذ إصلاحات ديمقراطية، ما لم يقرر النظام الحاكم خلاف ذلك. ويمتلك الاتحاد الأوروبي قدرة محدودة على الضغط على الجزائر في مسائل الديمقراطية وسيادة القانون بالرغم من توقيع الأخيرة عدة اتفاقيات ملزمة لبدء حوار سياسي واسع. وبالفعل، على الرغم من إمكانيات الانفتاح الخطابي تجاه الاتحاد الأوروبي التي بشرت بها احتجاجات 2011 ثم 2019، لم تُبنَ علاقات أعمق من حيث الأنشطة والتأثير على المستوى المفترض لـ"العلاقات المتعددة المستويات/القطاعات، ذات الفوائد الكبيرة للبلد المعني، ومع التزامات/روابط قانونية ومؤسسية واسعة مدمجة في العلاقة". علاوة على ذلك، فإنّ درجة التأثير الفعلي لهذه العلاقات في الاقتصاد السياسي الذي يسمح بإعادة إنتاج السلطوية تبقى موضع شك. ومع أنّ الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للجزائر والمستورد الرئيسي للنفط والغاز الجزائري ومستثمر كبير في قطاع الطاقة، فإنّ استقلال الجزائر الاقتصادي بفضل ثروتها النفطية مكّنها من مقاومة تعميق التعاون. وينطبق الأمر نفسه على قطاعات أخرى، مثل التعاون في مجالي التنقل والهجرة، حيث رفضت الجزائر آليات التحفيز الأوروبية لمزيد من التعاون. وبالفعل، كما يرى هيل (هيل، 2019) – وفي تناقض مباشر مع نموذج ليفيتسكي وواي (ليفيتسكي وواي، 2005) – "بالرغم من تعمّق روابط الجزائر بالاتحاد

الأوروبي من نظام إلى آخر، فإنّ استعداد بروكسل وقدرتها على ممارسة ضغط ديمقراطي على الجزائر تراجعت بدلاً من أن تتزايد".

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ السياسة الخارجية الجزائرية لا توفر فرصاً حقيقية للتقارب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. إذ تخوض الجزائر نزاعاً بارداً طويل الأمد مع المغرب حول إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه. وبالنظر إلى متانة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فإنّ الموقف الجزائري - الذي ينفي سيادة المغرب على الصحراء الغربية - يطرح في الواقع إشكالية دبلوماسية للاتحاد الأوروبي (الفويرس، 2022). وتُعَدّ الصحراء الغربية والاعتراف بها كجزء من المغرب الهدف الأبرز في السياسة الخارجية المغربية؛ إذ استُخدمت كورقة تفاوضية، على سبيل المثال، في اتفاقيات إبراهيم (حيث وافق المغرب على توقيع الاتفاقيات مقابل اعتراف الولايات المتحدة بحقوقه في الصحراء الغربية).

خلاصة القول، تأثرت علاقات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، على امتداد مسار التحول الديمقراطي، بمجموعة من القوى الداخلية والخارجية التي أضعفت نفوذ الاتحاد الأوروبي. فخصوصية الاقتصاد السياسي الجزائري والدور المحوري لقطاع المحروقات في تمكين النظام من الاستمرار بل وحتى إعادة إنتاج نفسه بعد الانتفاضات، إلى جانب اعتماد الاتحاد الأوروبي المتزايد على النفط الجزائري، ولا سيما بعد حرب أوكرانيا، كلّها عوامل جعلت مصالح الاتحاد الأوروبي تتقاطع مع ديناميات بقاء النظام. وبالمثل، فإنّ أولويات الاتحاد الأوروبي الأمنية في شمال أفريقيا، خصوصاً بعد أزمات الهجرة وتصاعد الإرهاب المرتبط بتنظيم "داعش"، دفعت نحو إعادة ترتيب الأولويات بما يعزز الممارسات الأمنية القمعية في الجزائر. إضافة إلى ذلك، فإنّ قوة النظام الجزائري التنظيمية وذراعه القمعية التي تزداد بطشاً، إلى جانب ضعف تنظيم المعارضة، جعلت قدرة الجزائر على مقاومة ضغوط الاتحاد الأوروبي تزداد بمرور الوقت.

العلاقة مع روسيا

تُعَدّ روسيا أكبر مزود أسلحة للجزائر وحليفاً تاريخياً في دعم الخطاب المناهض للغرب والمناهض للاستعمار الذي شكّل أساس شرعية النظام منذ الاستقلال في العام 1962. ومع أنّ هذه العلاقة تمثل أولوية، إلا أنّها واجهت صعوبات نتيجة التحولات في السياق الجيوسياسي العالمي. فقد فتحت الحرب الأميركية على الإرهاب عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر الباب أمام تعاون أمني مع العواصم الغربية، بما في ذلك واشنطن وعواصم أوروبية مختلفة. وبالمثل، فإنّ العدوان الروسي على أوكرانيا يشكّل تحدياً خاصاً للخطاب الجزائري المناهض للاستعمار، وأتاح في الوقت نفسه فرصاً لمزيد من التقارب بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الصناعات العسكرية. كما أنّ التحول البارز للاتحاد الأوروبي من الاعتماد على الغاز

الروسي إلى الغاز الجزائري فرض على الجزائر توخّي الحذر في علاقتها مع موسكو. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة غير المتجانسة للقيادة العسكرية الجزائرية، لا تزال بعض مراكز القوى متوجّسة من الأجندة الأمنية الأوروبية في المنطقة ورؤيتها الجيوسياسية. وبالنتيجة، لم تتأثر العلاقة الروسية-الجزائرية بالحرب أو بتغيّر علاقات الطاقة. فالجزائر تُقدّر شراكتها التاريخية مع موسكو، لكنها تسعى أيضًا إلى النأي بنفسها عن التنافس الجيوسياسي الدائر عبر إعادة التأكيد بحزم على موقفها غير المنحاز في السياسة الخارجية.

المفاجئ أنّ روسيا لم تحاول بشكل مباشر الدفع نحو الحفاظ على السلطوية خلال انتفاضة 2019، بل صرّحت بأنّها شأن داخلي جزائري. لا يعني ذلك أنّ روسيا لم تكن تفضّل نتيجة معيّنة في 2019: فمن الواضح أنّها كانت تريد استمرار النظام والسلطة وأولوياته الاستراتيجية وتوجهاته في السياسة الخارجية، وأن تتم إدارة المعارضة بفعالية. وكانت روسيا تخشى بالفعل من سيناريو قد يُفضي إلى تغيير ديمقراطي حقيقي وإلى تقارب مع الغرب. ولكن، بدلًا من التدخل المباشر ودعم النظام في احتجاجات 2019، سعت روسيا إلى نزع الشرعية عن الاحتجاجات عبر وصفها علنًا بـ"أعمال شغب فوضوية"، ودفع وسائل إعلامها الرسمية إلى ربط المعارضة بجماعات إسلامية متطرفة عنيفة في محاولة لتقويض طبيعة الحركة في نظر المجتمع الدولي. ومع ذلك، يكشف هذا التدخل المحدود استراتيجية روسيا الطويلة الأمد للحفاظ على روابط وثيقة مع الجزائر. فأولوياتها الأساسية لا تتمحور حول مواجهة الاتحاد الأوروبي بحد ذاته بقدر ما تتركز على بيع السلاح والمصالح الجيوسياسية الأوسع في شمال أفريقيا (راماني، 2019).

في الواقع، يتمثّل الاهتمام الأساسي لروسيا في الجزائر في بيع الأسلحة: فبين العامين 2014 و2018، كانت روسيا، وبفارق كبير، الموردّ الأهم للسلاح إلى الجيش الجزائري (66٪)، كما كانت الجزائر أكبر زبون لروسيا في أفريقيا (راماني، 2019). وقد تراجع هذا الرقم بشكل ملحوظ بين العامين 2019 و2022؛ غير أنّه في نهاية العام 2022 وقّع عقد جديد مهم مع روسيا عقب الزيادة الحادة في الميزانية الدفاعية الجزائرية. إضافة إلى ذلك، تتقاطع المصالح الدبلوماسية الروسية والجزائرية إلى حدّ ما في النزاع الليبي، حيث تسعى روسيا لتأمين دور لها كوسيط يضمن تحقيق نتائج معيّنة، فيما تسعى الجزائر (التي تتشارك حدودًا طويلة ومختقة مع ليبيا) إلى لعب دور دبلوماسي إقليمي لإبراز قوتها وتعزيز أمنها الداخلي.

العلاقة مع الصين

تُعَدُّ الجزائر أقدم وأقرب شريك للصين في شمال أفريقيا، وقد توسَّعت الشراكة الصينية-الجزائرية لتشمل معظم القطاعات بما في ذلك التجارة، والجيش، والطاقة، والبنى التحتية، والتكنولوجيا (حيث كانت الجزائر من أبرز زبائن تقنيات المراقبة الصينية التي تُستخدم كأدوات قمعية). ومنذ العام 2013، أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للجزائر. وتكمن أهمية هذه العلاقة بالنسبة للصين في إطار مبادرة الحزام والطريق وجهود بكين في المغرب العربي لتأمين الوصول إلى الموارد والأسواق، والحصول على نفوذ استراتيجي في أفريقيا والمتوسط، وكذلك لمواجهة الأطر المعيارية الغربية. وقد وقَّعت الجزائر والصين مذكرة تفاهم ضمن مبادرة الحزام والطريق في العام 2018، وشهدت واردات السلع الصينية إلى الجزائر ارتفاعًا كبيرًا في السنوات اللاحقة، ما يبرهن أنَّ الصين حقَّقت اختراقًا سريعًا وملحوظًا في السوق الجزائرية (جاكسون، 2024). وفي إطار هذه العلاقات الاقتصادية المميزة، حصلت الشركات الصينية على تسهيلات كبيرة للاستثمار في السوق المحلية، بما في ذلك عقود بنية تحتية ضخمة، فيما يُجسِّد سعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "بريكس" الأهمية الاستراتيجية لعلاقتها مع بكين في مقابل شركائها الغربيين.

كذلك، ما يعزِّز العلاقة الإيجابية للجزائر مع الصين هو سياسة الأخيرة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية. مع ذلك، فإنَّ الحراك وما تبعه من حملة على الفساد في إطار تفاوض النظام مع المحتجين كان لهما تأثير، ولو في البداية، على المصالح الصينية في الجزائر، إذ توقفت عدة مشاريع كبرى. ففي الواقع، إنَّ الإقالات الواسعة في صفوف المؤسسة العسكرية، واعتقال وإدانة نخب اقتصادية، في إطار حملة ما بعد الحراك على الفساد وتفكيك شبكات نظام بوتفليقة بغرض إعادة تشكيل السلطة، ارتبطت في بعض الحالات بفضائح رشوة وفساد تورطت فيها شركات صينية سعت لدخول السوق الجزائرية (كالابريسي، 2021). غير أنَّ ذلك لم يؤدِّ إلى تراجع النفوذ الصيني عمومًا في الجزائر بقدر ما استبدل مجموعة من الحلفاء الداخليين بأخرى. وبالمثل، فقد تعرَّض ترسيخ الشراكة مع الصين لبعض العرقلة بسبب موقف بكين الملتبس إزاء نزاع الصحراء الغربية، الذي يشكِّل مجالًا أساسيًا للأمن والسيادة الوطنية بالنسبة للجزائر. ومع ذلك، تبقى العلاقات السياسية بين الجزائر وبكين قوية.

خريطة الجهات الفاعلة المنخرطة في مسارات الديمقراطية

يمكن تصنيف الجهات الفاعلة المحلية الأساسية الداعمة للديناميات الديمقراطية في الجزائر كما يلي: الأحزاب السياسية المعارضة؛ والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل في الغالب ضمن الخطوط الحمراء التي يحددها النظام لكنها مع

ذلك تتبنّى موقفًا مؤيدًا للديمقراطية؛ وأخيرًا، الحركة الاحتجاجية الجماهيرية الواسعة النطاق، أي "الحراك"، التي تقتصر في معظمها إلى قيادة واضحة، وتسعى إلى تغيير ديمقراطي جذري. ويمكن تتبّع الموجة المؤيدة للديمقراطية التي انطلقت في العام 2019 إلى العام 2011 والحركة الاحتجاجية الناشئة المناهضة للنظام التي برزت كجزء من الانتفاضات العربية الأوسع، والتي تميزت بانتلاف واسع من الجهات الفاعلة المعارضة التقليدية المهمّشة، بما في ذلك الأحزاب السياسية، ومنظمات حقوق الإنسان العريقة، والنقابات المستقلة. واستلهامًا من الإطاحة الناجحة بمبارك في مصر ونموذج ائتلاف المعارضة "كفاية"، تكثّل هؤلاء الفاعلون لتشكيل التنسيق الوطنية للتغيير والديمقراطية، داعين إلى احتجاجات أسبوعية منتظمة (دل باننا، 2022). ومع أنّ التعبئة تراجعت بعد بضعة أشهر فقط، عاد هذا الائتلاف للظهور مرّتين في الفترة التي سبقت حراك 2019 (في العام 2014 تحت اسم "بركات" وفي العام 2018 تحت اسم "مواطنة")، وكلتاها في سياق الاحتجاج على الانتخابات الرئاسية وترشّح بوتغليقة العاجز. إلى جانب هذه الائتلافات، شكّل انخراط المهنيين من الطبقة الوسطى، وخاصة المحامين والصحافيين (دل باننا، 2022)، قاعدة أخرى للحركة المؤيدة للديمقراطية. غير أنّ الطاقة الثورية لعام 2019 لم تكن حكرًا على هذه الحركات ذات الطابع السياسي، بل تجسدت أيضًا في تعبئة مجموعات أخرى، منها موظفو القطاع العام، والعمّال الصناعيون وخصوصًا في الصناعات الاستخراجية، والطبقات الدنيا من المناطق الطرفية المهمّشة بفعل تدابير التقشف وانهايار الصفقة السلطوية (دل باننا، 2022). وفي هذا الصدد، فإنّ ما يميّز حراك العام 2019 ليس فقط التحاق هذه المجموعات به، بل التعبئة الجماهيرية شبه الشاملة لمختلف القطاعات والفئات الاجتماعية بمطالب صريحة مناهضة للنظام ومؤيدة للانتقال السياسي.

أمّا بالنسبة لعلاقتهم بالاتحاد الأوروبي، فإنّ هؤلاء الفاعلين يحافظون على مستويات متفاوتة من العلاقة معه. وفيما يتلاقون معه في خطاب قائم على الحقوق وفي تشخيصهم لمشكلات النظام القائم، يبقى معظمهم بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي، إما بسبب بنيتهم التنظيمية أو بفعل القمع، أو بسبب تشكيكهم بنوايا الاتحاد الأوروبي والتمسك بمبادئ مناهضة الاستعمار والسيادة – وهما عاملان تفاهما بشكل كبير مع الحرب الإسرائيلية على غزة وما اعتُبر تواطؤًا أوروبيًا في الإبادة.

بالرغم من التجربة الجزئية للديمقراطية في التسعينيات، لا تزال الأحزاب السياسية تشغل موقعًا وسيطًا في البنية السياسية الجزائرية، ويعود ذلك إلى نجاح الأحزاب الموالية للنظام في تعبئة قواعدها القطاعية المتنوعة والاستفادة من شبكات المحسوبية. فقبل العام 2019، اتّسمت نتائج الانتخابات بتكريس سلوكيات الرّيع، الميسرة بفضل النموذج السياسي-الاقتصادي، التي سمحت بسياسات توزيعية ضمنت دعمًا عابرًا للطبقات لصالح الوضع القائم. وكان الحزبان المهيمنان هما:

جبهة التحرير الوطني (حزب الرئيس والحزب التاريخي لما بعد الاستقلال المهيمن على الدولة منذ زمن طويل)، والتجمع الوطني الديمقراطي. وتعكس قواعدهما الانتخابية القواعد الاجتماعية الداعمة للنظام: حيث يستقطب حزب جبهة التحرير الوطني الناخبين من الطبقات الدنيا، فيما يستقطب التجمع الوطني الديمقراطي الناخبين من الطبقات العليا. وفي ما يتعلق بالأحزاب المؤيدة للديمقراطية أو الميالة للاتحاد الأوروبي، فإنّ بعض الأحزاب التاريخية مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تميل أكثر إلى تطوير علاقات مقربة مع نظرائها الأوروبيين، لكنها تؤيد دعمًا أوروبيًا مُدارًا ومحدودًا للديمقراطية. أمّا الأحزاب المحافظة الأخرى مثل حركة مجتمع السلم، التي قد تسعى أيضًا إلى تغيير النظام، فهي ترفض غالبًا هذا الدعم الذي يُنظر إليه على أنه تدخّل أجنبي. وينطبق الأمر نفسه على أحزاب الجيل الجديد التي، وبالرغم من تبنيها موقفًا مؤيدًا للديمقراطية، تبقى متوجسة من التدخل الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أحزاب الجيل الجديد التي نشأت منذ العام 2019، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من رحم الحراك، لم تتمكن من تحقيق أي نجاح انتخابي، وذلك لأنها كانت ضحية للقمع، وأيضًا لعجزها عن تشكيل ائتلاف موحد. بالتالي، ومع أنّ نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2021 أظهرت للمرة الأولى أنّ تحالف جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لم يفز بالأغلبية المطلقة، إلا أنّ العديد من الأصوات ذهبت إلى المستقلين وليس إلى الأحزاب المؤيدة للديمقراطية.

إلى جانب الأحزاب، يُشكّل المجتمع المدني الرسمي وغير الرسمي جزءًا أساسيًا من المشهد المؤيد للديمقراطية في الجزائر. ويشمل ذلك المنظمات غير الحكومية والجمعيات التي تُعتبر الهدف الرئيس لأي جهود للتعاون الجمعياتي بين أوروبا والجزائر، بل قد يشمل أيضًا جمعيات لا تحمل في صلب رسالتها هدفًا مباشرًا لتعزيز الديمقراطية، لكنها مع ذلك تؤدي دورًا معارضًا من خلال التعبير عن النقد والقدرة على التعبئة (نورثي، 2017). وفي ما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، فإنّ منظمات حقوق الإنسان الجزائرية، على سبيل المثال، تطرح أجندة منسجمة مع قيم أوروبا ومصالحها ورؤيتها الجيو-استراتيجية للمنطقة. وقد استفادت منظمات جزائرية عدّة منذ وقت طويل من التمويل الأوروبي، بل إنها تطلب الدعم لدمجها في المؤسسات العامة الكبرى في الجزائر من أجل الدفع بالإصلاحات من الداخل (مارتينيز وبوسروب، 2021). لكنّ الكثير من المنظمات المعارضة أُغلقت منذ العام 2019، مثل جمعية "راج"، الأمر الذي قلّص إمكانيات الشراكة الديمقراطية بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني الجزائري.

وأخيرًا، مثل الحراك، بقدرته على حشد مختلف قطاعات المجتمع الجزائري، حركة سياسية مؤيدة للديمقراطية قوية للغاية. غير أنّ المشاكل التنظيمية والاستراتيجية داخل الحراك أعاقته قدرته على دفع إصلاحات فعّالة في ذروة تعبئته، ومنذ

ذلك الحين أصبح ضحية جائحة كوفيد-19 التي تثبط كل أشكال التعبئة الجماهيرية بطبيعتها، إلى جانب القمع الشديد. وعلى وجه الخصوص، لم يتمكن الحراك من تطوير رؤية موحدة وخارطة طريق للتغيير السياسي في الجزائر، كما أن عجزه عن تحويل التعبئة في الشارع إلى قوة حزبية سياسية منعه من المشاركة في مسارات الإصلاح. كذلك، كان من الصعب على الاتحاد الأوروبي وأدواته الوصول إلى الحراك: فالاتحاد ببساطة لا يمتلك وسيلة لدعم حركة أفقية من دون قيادة عبر أدواته المالية. وما يمكن أن يفعله الاتحاد هو الدفع باتجاه احترام الحقوق المدنية للنشطاء وتشجيع التفاوض معهم. غير أن الكثير من النشطاء سُجنوا كجزء من تصاعد القمع منذ أن نجح النظام في إتمام الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019، ولم يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بأكثر من إطلاق دعوات منتظمة للإفراج عن المعتقلين السياسيين. فضلاً عن ذلك، فإن نشطاء الحراك، حتى في ذروة التعبئة، عبّروا عن شكوكهم تجاه الاتحاد الأوروبي وإصرارهم على مبدأ عدم التدخل. وقد تصاعد هذا الموقف بشكل دراماتيكي منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

يبقى الجيش اللاعب الأهم في ديناميات الديمقراطية في الجزائر. فلا توجد قوة سياسية قادرة على دفع إصلاحات ديمقراطية أو تحقيق تقدم ملموس من دون موافقة الجيش (مارتينيز وبوسروب، 2021). وأقصر الطرق واقعية نحو الإصلاح الديمقراطي في الجزائر هي إقناع المؤسسة العسكرية بالموافقة على إصلاحات بنوية. ولا يمكن التغاضي عن دور الإسلاميين. فقد فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات في العام 1990، وهو ما فجر "العشرية السوداء" للحرب الأهلية، التي تمثل جرحاً غائراً في الذاكرة الجماعية الجزائرية نظراً لشدة العنف فيها. وقد أسهم ذلك في إضفاء شرعية شعبية على دور الجيش في السياسة. وفي لحظة الحراك، خشي الأوروبيون من احتمال صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو جماعات إسلامية أخرى إلى السلطة أو إعادة إشعال دورة جديدة من العنف، وربما يفسّر ذلك جزئياً سبب عدم دفع الاتحاد الأوروبي لمزيد من الانخراط خلال فترة الانفتاح (غانم، 2019). ومع ذلك، فإن الإسلاميين الذين سُمح لهم بدخول الحياة البرلمانية، ما دفعهم إلى تبني مواقف أكثر اعتدالاً، لا يتمتعون اليوم بوزن شعبي كبير، ولم يلعبوا أي دور يُذكر في الحراك.

إعادة بناء التاريخ الحديث للتنافس الجيوسياسي

لا شك في أن روسيا والصين تزيان مصلحة في مواجهة نفوذ الاتحاد الأوروبي في الجزائر في إطار التنافس الجيوسياسي المعياري، غير أن المصالح الاستراتيجية الحقيقية للأطراف الثلاثة في الجزائر ترتبط بدرجة أقل بالديمقراطية أو السلطوية، وبدرجة أكبر بالطاقة والأمن والاقتصاد. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الخطاب الجزائري الراسخ المناهض للاستعمار والداعي إلى السيادة – والذي يحظى بشعبية – وإلى سياسة الجزائر الخارجية القائمة على عدم الانحياز،

فإنّ الجزائر ترفض التدخّل في شؤونها الداخلية، مع سعيها في الوقت نفسه إلى الحفاظ على علاقات مع مختلف القوى الأجنبية الكبرى. ويبرز هذا التوجّه بشكل خاص في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، الذي يُنظر إليه على أنّه التهديد الإمبريالي المهيمن، وذلك في ضوء التاريخ الطويل والدامي للاستعمار الفرنسي، فضلاً عن مغامرات استعمارية وأخرى نيوكولونيالية أوروبية في الشرق الأوسط. وبالفعل، تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على فصل العلاقات وفق المجالات، حيث تُبنى الشراكات والتعاونات على أساس تعزيز النظام ونموذجه السياسي-الاقتصادي، معزّزاً بقدرة الجزائر على استغلال المصالح الاستراتيجية للآخرين للحفاظ على توازن بين علاقاتها مع واشنطن وبروكسل وموسكو وبكين بما يخدم مصالحها. وبهذا المعنى، لا تمثّل الجزائر ساحة نزاع جيوسياسي معياري بين الديمقراطية والسلطوية، بقدر ما تشكّل مجالاً تستطيع فيه القوى الجيوسياسية المختلفة أن تجد مستويات متباينة من التقاطع مع الجزائر بشأن الأولويات الاستراتيجية، بما يسهم في نهاية المطاف في إدامة النظام.

الصين		روسيا		الاتحاد الأوروبي		اللحظة الحاسمة في المسار الجزائري
الأهداف	الأدوات	الأهداف	الأدوات	الأهداف	الأدوات	
				وعود بوتفليقة بالإصلاحات السياسية كانت شكلية ومصممة لامتصاص الاحتجاجات؛ لم يحدث أي تغيير ملموس في نهج الاتحاد الأوروبي.	تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وفتح نقاش حول سياسة الجوار الأوروبية. تخصيص 172 مليون يورو للشباب والتوظيف، و 20 مليون يورو للإصلاح السياسي والاقتصادي.	احتجاجات 2011
				حاول العمل - من دون نجاح - على تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، وقدم توصيات بشأن إصلاحات تخص المجتمع المدني وزاد من حجم المساعدات له.	في 2013، أطلق الاتحاد برنامجين جديدين لدعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والزراعية والريفية في المناطق المحرومة بقيمة 50 مليون يورو.	
التركيز بشكل أساسي على التجارة و شراء الأسلحة والتقنيات العسكرية.	ترقية الشراكة الاستراتيجية	مصالح اقتصادية لروسيا وأيضاً توسيع الروابط مع الجيش كجزء من مواجهة نفوذ الاتحاد الأوروبي.	مبيعات الأسلحة 2014-2018			الانتخابات الرئاسية أجريت في نيسان/أبريل 2014؛ لم يتقدم مسار الإصلاح الدستوري، وبقيت إصلاحات أخرى مثل قانون الجمعيات دون المعايير الدولية.
					تأسيس شراكة استراتيجية في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر عام 2015، وتشمل التعاون في مجالات الغاز الطبيعي، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتكامل سوق الطاقة.	
	انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق.			اتفق الاتحاد الأوروبي والجزائر على إيلاء أهمية خاصة لتنفيذ أحكام الدستور الجديدة. ينوي الاتحاد دعم الجزائر في تنفيذها، خصوصاً في مجالات	وُضعت أولويات شراكة مشتركة (2017-2020).	

الصين		روسيا		الاتحاد الأوروبي		اللحظة الحاسمة في المسار الجزائري
الأهداف	الأدوات	الأهداف	الأدوات	الأهداف	الأدوات	
				الحوكمة، والديمقراطية التشاركية، وتعزيز الحقوق الأساسية (بما في ذلك حقوق العمال)، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، واللامركزية، وتقوية النظام القضائي (بما في ذلك إدارة السجون)، وتعزيز دور المجتمع المدني عبر برامج المساعدة الفنية.		
					عُقدت اجتماعات رفيعة المستوى وتم إنشاء لجان، لكن لم يُحرز أي تقدم ملحوظ في الإصلاحات السياسية.	حراك 2019
زيادة التعاون الأمني القائم على مبادئ وحدة الأراضي والسيادة؛ توسع في تقنيات المراقبة والحرب الرقمية.	تعميق الشراكة الاستراتيجية للأمن القومي. في تقنيات المراقبة والحرب الرقمية.		استئناف تجارة السلاح بعقد قيمته 12 مليار يورو.		بيانات الاتحاد الأوروبي.	منذ 2019

استخلاص النتائج حول العوامل الدافعة كخلفية للمشهد الجيوسياسي وديناميات الديمقراطية

نظرًا للنموذج السياسي-الاقتصادي الخاص بالجزائر، إلى جانب مواقفها المميّزة تجاه السيادة وعدم الانحياز، أظهر النظام درجة لافتة من الصمود والقدرة على مقاومة التدخلات والضغط السياسي الخارجي. فبالنسبة للحكومة الجزائرية، تشكّل العلاقات مع القوى الأجنبية أولاً وسيلة لضمان بقاء النظام وتجديد النموذج السياسي-الاقتصادي في مواجهة التحديات الداخلية - سواء من المعارضة المؤيدة للديمقراطية أو من التنافسات داخل النخبة. وبالفعل، لم تكن الجزائر بحاجة إلى دعم خارجي في العام 2019 لتجاوز الانتفاضة الشعبية الواسعة.

وبفضل سياسة عدم الانحياز والطريقة التي تستخدم بها الجزائر علاقاتها الاستراتيجية كعناصر مختلفة في تعزيز سلطويتها، يمكن استبعاد نظرية انتشار السلطوية (autocratic diffusion). فالجزائر تنتقي ما تحتاجه من علاقاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا بما يخدم بقاء النظام وتحقيق أولوياته الاستراتيجية، مع التمسك الصارم

بالحياد ومناهضة الاستعمار. ويعمل هذا المنطق على مستوى الدولة كما على مستوى الشعب، ويرتبط بالاتحاد الأوروبي بقدر ما يرتبط بالصين وروسيا. فحتى عند النظر إلى نتائج استطلاعات الرأي، تُظهر بيانات "الباروميتر العربي" أنّ الجزائريين كانوا قبيل الانتخابات الرئاسية في العام 2014 يشعرون برضا متزايد عن ظروف المعيشة وعن حالة الاقتصاد، وبأنّ حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والاقتراع، مضمونة. أما نتائج العام 2017، التي استطلعت تحديداً دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الجزائرية، فقد جاءت متباينة: فبينما رأى كثيرون أنّه ينبغي الحفاظ على التجارة مع الاتحاد الأوروبي، عبّر معظم المستجيبين عن مواقف محايدة أو سلبية تجاه دور الاتحاد في تطوير الديمقراطية في الجزائر. وبحلول العام 2021، برز اتجاهان واضحان في الاستطلاعات: الأول هو ارتفاع نسب التأييد الشعبي للصين (حيث صرّح ما لا يقل عن 60% من المشاركين في آخر جولات "الباروميتر العربي" بمنحها أعلى درجات التأييد) وروسيا (خصوصاً في نهاية عهد ترامب ومع وصول اللقاح الروسي ضد كوفيد-19 إلى الجزائر)؛ والثاني هو الزيادة الملحوظة في التفضيل المعلن للديمقراطية، مع ميل في الوقت نفسه إلى تفضيل الحكم الفردي القوي. وبحلول العام 2022، تأكّد هذا الاتجاه إلى حد كبير. ففي آخر موجة من استطلاعات "الباروميتر العربي"، كشف الجزائريون عن ميل متزايد نحو تركيا وروسيا، إلى جانب مواقف إيجابية تجاه الصين، ولا سيما في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية.

أمّا في ما يخصّ البُعد الآخر للعوامل الدافعة، وإلى أي مدى يفسّر التنافس الجيوسياسي والرغبة في مواجهة الاتحاد الأوروبي أهداف وأدوات روسيا والصين، فهذا قائم بوضوح. فهناك اهتمام صريح بضمان بقاء النظام، إلى جانب رفض أي تقارب مع الاتحاد الأوروبي أو بروز حكومة معارضة مؤيدة للديمقراطية. بهذا المعنى، ليست المسألة مجرد نتائج غير مقصودة من جانب روسيا والصين أو الجزائر. واللافت، مع ذلك، هو وجهة استخدام هذه الأدوات: ففي حين يستهدف الاتحاد الأوروبي الحكومة والمجتمع المدني عبر أدواته المؤيدة للديمقراطية، فإنّ تدخلات الصين وروسيا تتركز بدرجة أكبر على الجيش، وإلى حد أقل على النخب الاقتصادية. وبما أنّ الجيش هو الجهة الفاعلة الرئيسية في رسم مسار التطورات السياسية الجزائرية، فإنّ هذه الأدوات تميل بقوة نحو تعزيز السلطوية بدلاً من الدفع بالديمقراطية. وأخيراً، في ما يتعلق بالنتائج غير المقصودة للاتحاد الأوروبي: تكاد تكون حرب غزة قد قوّضت بشكل أكبر مبادرة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية (EUDP)، مع النتيجة غير المقصودة المتمثلة في زيادة الدعم الشعبي لروسيا والصين، أو على الأقل القبول الضمني بدورهما.

الجزء الثالث: افتراض مجموعة العوامل المحددة للتنافس حول المخرجات الديمقراطية مقابل تلك المناهضة للديمقراطية

يتناول المستوى الثاني من التحليل مجموعة العوامل التي تحدد التنافس الجيوسياسي بين الاتحاد الأوروبي وخصومه (روسيا/الصين) في ما يتعلق بالتطورات السياسية في الجزائر والحركة نحو/بعيدًا عن الديمقراطية، وكيفية التفاعل بينها. وثقهم هذه المجموعة من العوامل على النحو التالي:

- (1) عُق الروابط مع الاتحاد الأوروبي على المستويات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والعسكرية.
 - (2) الطلب المحلي على النفوذ غير الأوروبي، نتيجة العوامل السياسية/الثقافية والاقتصادية/المادية والتاريخية.
 - (3) الأدوات التي يستخدمها الخصوم السلطويون، سواء كانت قسرية، أو تخريبية، أو استيعابية.
- سيتمّ التحقيق في هذه المجموعة من العوامل والتفاعل بينها من خلال دراسة متأنية لمرحلتين مختارتين من الانفتاح/الانغلاق الديمقراطي، مع استخلاص النتائج استنادًا إلى مجموعة من ثمانية افتراضات توجه البحث.

مقدمة موجزة عن المرحلتين المختارتين

في الحالة الجزائرية، يُمثّل حراك 2019 مصدرًا غنيًا وواسعًا لدراسة مراحل الانفتاح الديمقراطي والعوائق أمامه. فبعد الاستقالة القسرية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في نيسان/أبريل 2019، واصل الجزائريون ضغطهم لفرض إصلاح جذري وعميق للمؤسسة السياسية. وقد نجح المتظاهرون في تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في تموز/يوليو 2019، وهو ما يمكن اعتباره مرحلة من مراحل الانفتاح الديمقراطي. في المقابل، كان الجزائريون ضحية لحملة دعائية هدفت إلى فرض سرديّة النظام وخارطة الطريق لما بعد بوتفليقة من دون اكتراث يُذكر بمطالب المتظاهرين. ويمكن النظر إلى ذلك باعتباره مرحلة من مراحل الانغلاق الديمقراطي.

بناءً على ذلك، يمكن تصنيف المرحلتين المختارتين عمومًا باعتبارها مثالين على: حملة تضليل إعلامي تهدف إلى تقويض الرأي العام حول قضية معينة؛ ودعم نشط لفاعلين سياسيين أو مدنيين يحملون أجندة مناهضة للديمقراطية ويتمتعون بنفوذ أو بإمكانات تأثير كبيرة داخل المجتمع.

المرحلة الأولى: الانفتاح الديمقراطي

يُشكّل تأجيل انتخابات تموز/يوليو 2019 بسبب غياب مرشحين رئاسيين مثلاً واضحاً على كيف يمكن للاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية أن تدفع الأنظمة إلى تقديم قدر من التنازل، وإن كان أقل بكثير من الإصلاح الجذري. فبالرغم من إصرار قوى النظام، وعلى رأسها الجيش، على تنظيم الانتخابات فور استقالة بوتفليقة، عجزت في البداية عن فرض خارطة طريقها. وقد شجّع هذا الموقف على بروز آمال بانتقال ديمقراطي يُمكن الجزائريين من إعادة صياغة نظامهم السياسي والتحكم في مستقبلهم. وقد وُلدت في هذا السياق عدة مبادرات لتنظيم القوى الاجتماعية والسياسية والاستعداد لتنفيذ خطوات احتجاجية لاحقة مثل العصيان المدني. علاوة على ذلك، كان تأجيل الانتخابات المطلب الملموس الوحيد الذي حظي بدعم كامل من المتظاهرين بعد رحيل بوتفليقة، وشكّل لحظة إجماع بين فاعلي الحراك.

في هذه المرحلة، كان دور الفاعلين الخارجيين قيد البحث هنا (الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين) في دعم المتظاهرين أو الضغط على النظام العسكري لإطلاق انتقال حقيقي ضعيفاً بشكل ملحوظ على جميع الجبهات (غريوال، 2021). ويُعزى ذلك جزئياً إلى إرث حرب الاستقلال الجزائرية وموقفها الصارم المناهض للإمبريالية والاستعمار، الذي يحظى بدعم شعبي، والذي يرفض التدخل الأجنبي، وأيضاً إلى المصالح الكبيرة (في مجالات الطاقة والأمن والتجارة) لكل من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، التي كانت تخشى تقويض علاقاتها مع الجزائر وعدم الاستقرار في البلاد بشكل أوسع. على سبيل المثال، أصدر الاتحاد الأوروبي في 30 أيلول/سبتمبر 2019 بياناً بخصوص تأجيل الانتخابات الرئاسية، نصّ على ما يلي:

صرّحت الناطقة باسم الاتحاد الأوروبي، مايا كوسيانسييتش يوم الاثنين في بروكسل: "نأمل أن تُسهّم الانتخابات في تلبية التطلعات الطموحة للشعب الجزائري، مع احترام الحقوق الأساسية وفي مناخ من التهدئة".

وأشارت إلى أنّ "الاتحاد الأوروبي يتابع باهتمام كبير التطورات في الجزائر، وقد شجّع منذ البداية الجزائريين على العمل من أجل مخرج ديمقراطي وسلمي بروح من الحوار والمسؤولية"، مضيفة أنّ الاتحاد الأوروبي "يحافظ على هذا النهج".

وشدّدت السيدة كوسيانسييتش على أنّه "مع احترام السيادة الجزائرية، من المهم ضمان حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات للمواطنين كما هو منصوص عليه في دستور الجمهورية الجزائرية"، مذكّرة بأنّ سيادة القانون واحترام الحريات والالتزامات الدولية في مجال الحقوق الأساسية "تقع في صلب العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر".

وأخيرًا، أكدت الناطقة التزام الاتحاد الأوروبي "بمواصلة تعميق العلاقات مع الجزائر، مع احترام سيادة الشعب الجزائري" (كوسيانسيثش، 2019).

وبالمثل، نتيجة تفضيل روسيا لاستقرار النظام، وبينما كان الجيش يعيد تشكيل نفسه، لم تتدخل روسيا في إزاحة بوتفليقة، الذي كان في نهاية المطاف وجهًا يمكن الاستغناء عنه من الواجهة المدنية (بن عنتر وحمشي، 2023). وفي الواقع، فإنّ البيان الرسمي الوحيد الذي صدر بشأن الانتخابات الرئاسية الجزائرية طوال فترة الحراك جاء فقط بعد إجراء الانتخابات بنجاح في كانون الأول/ديسمبر 2019:

"يوم الخميس 12 كانون الأول/ديسمبر جرت الانتخابات الرئاسية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ووفقًا للمعلومات التي نشرتها اللجنة الوطنية للانتخابات في الجزائر، فاز المرشح المستقل ورئيس الوزراء الأسبق عبد المجيد تبون بنسبة 58.15٪ من الأصوات.

نعتبر هذا الحدث السياسي الداخلي المهم خطوة كبيرة في ضمان التطور المتواصل للجزائر الصديقة.

ونأمل مع انتخاب رئيس الجمهورية الجزائرية الجديد مواصلة تعزيز العلاقات المتعددة الأبعاد بين روسيا والجزائر وتوسيعها" (وزارة الخارجية الروسية، 2019).

وأخيرًا، في حين استنكر الاتحاد الأوروبي بعض الشيء طريقة تعامل الجزائر مع الحراك والاحتجاجات بشأن الانتخابات الرئاسية، عبر انتقاده الهجمات على حرية التعبير والتجمع التي استهدفت المعارضة السياسية، فإنّ سفير الصين في الجزائر دعم استجابة النظام الجزائري من خلال التأكيد على أولوية عدم التدخل في الشؤون الداخلية (القاضي، 2023). وبالتالي، برز تقاطع في الأهداف حول الحراك بين جميع الخصوم الجيوسياسيين الثلاثة من حيث رفض التدخل وتفضيل الاستقرار على حساب التغيير السياسي للنظام (بوخرص، 2023).

المرحلة الثانية: الانغلاق الديمقراطي

مع ذلك، واجهت وحدة الحراك الشعبي تحديات كبيرة خلال الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2019، في محاولة من النظام لفرض خارطة طريقه. وفي هذا السياق، نفذ النظام حملة دعائية وتضليلية هجينة كاستراتيجية لعرقلة الانتقال الديمقراطي والتوجه بدلًا من ذلك إلى إجراء انتخابات رئاسية من شأنها تمكين الشخصيات المقربة من النظام من

الوصول إلى السلطة. وقد اتهم ناشطون وصحافيون بارزون وأحزاب سياسية بالعمل لصالح أجهزة استخبارات أجنبية، في حين تمت محاكمة كبار المسؤولين في عهد بوتفليقة بتهمة الفساد لكسب تأييد الرأي العام. وبحسب تصريحات بعض الصحفيين المشاركين في البحث من مختلف وسائل الإعلام الجزائرية، فقد لوحظ تغيير واضح في حجم ومضمون تغطية وسائل الإعلام للحراك. كما أفاد أحد المشاركين في البحث بما يلي:

في بداية الحراك، شعر الجميع، حتى داخل النظام نفسه، بالاستياء من ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة. لذلك، تم تنسيق الرسالة الرئيسية عبر جميع القنوات الإعلامية، العامة والخاصة على حد سواء. بدأت قناتنا بتغطية أحداث الحراك قبل احتجاجات 22 شباط/فبراير، حيث كانت تجري تظاهرات صغيرة ومتفرقة في بعض أجزاء منطقة القبائل. وفي 22 شباط/فبراير، اتخذت جميع وسائل الإعلام موقفًا مترددًا، إذ كانت لا تزال تنتظر موافقة السلطات على نشر الصور. غير أنه في الأسابيع التالية، ركزت جميع القنوات على السردية الإعلامية نفسها، مسلطة الضوء على الحراك الشعبي المطالب بالإصلاحات. وكان من الواضح أن وسائل الإعلام العامة والخاصة حصلت على الضوء الأخضر من القيادة العسكرية لتغطية الاحتجاجات بل ودعمها، إذ كانت القيادة العسكرية تبحث عن طرق لدفع بوتفليقة إلى الاستقالة.

بعد استقالة بوتفليقة، تغير موقف وسائل الإعلام بشأن تغطية حركة الاحتجاج. ففي تموز/يوليو، واصلت بعض وسائل الإعلام، وبخاصة تلك المقربة من أحزاب المعارضة، تغطية الحراك ودعوة الناشطين للتعبير عن آرائهم في برامجها. أما القنوات التقليدية الأخرى، وخصوصًا تلك المملوكة للدولة، فقد بدأت في التلاعب بتغطية الاحتجاجات، بحجة أن احتجاجات تموز/يوليو 2019 كانت تطالب الحكومة الانتقالية للمطالبة بمواصلة الإصلاحات وليس لتأجيل الانتخابات. وبعد استقالة بوتفليقة، أصبح من الواضح أن القيادة العسكرية لم تكن مستعدة لتقديم أي تنازلات إضافية، وأن تأجيل الانتخابات في تموز/يوليو 2019 كان نتيجة غياب التوافق على خليفة بوتفليقة، وليس نتيجة موافقتها على الحراك نفسه أو على مطالبه بالإصلاحات.

يمكن اعتبار هذه الحملة مرحلة من مراحل التراجع الديمقراطي، نظرًا لتأثيرها الواسع على مختلف القطاعات وهدفها الواضح في إضعاف حركة الاحتجاج من خلال نشر نظريات المؤامرة والخطاب المعادي للغرب. وتشبه هذه الاستراتيجية حملات أخرى استخدمتها وما زالت تستخدمها الأنظمة السلطوية في المنطقة لإحباط أي محاولات لإرساء الديمقراطية، وخصوصًا تلك المدعومة من الغرب. وبالتالي، تُعد هذه الحملة، بما في ذلك أدواتها والمتضررين منها، مثالًا واضحًا لفهم العوائق التي تعترض المسار الديمقراطي.

يركز هذا الجزء من الدراسة على دور كلٍّ من روسيا والصين في دعم هذه الحملة - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - إلى جانب تحليل كيفية تأطير الحملة، ولا سيما الخطاب المعادي للغرب. كنقطة انطلاق: أصبحت القناتان الروسيتان المملوكتان للدولة، وهما RT Arabic و Sputnik Arabic، من أبرز مصادر الأخبار في المنطقة (بورشفسكايا وكليفاند، 2018). كما ساهمت مجموعة "فاغنر" منذ العام 2019 في نشر المعلومات المضللة، ليس فقط في الجزائر، بل في مختلف أنحاء القارة (بورشفسكايا وآخرون، 2024). بالمثل، ووفقًا لأحد الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات، "تستخدم

الصين بشكل خاص وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما منصة تويتر، للتواصل مع الشعب الجزائري ووسائل الإعلام المحلية".

تحليل الفرضيات والاستنتاجات المستخلصة

الفرضية 1. كلما تعمقت الأزمة السياسية والمؤسسية وازدادت الانقسامات الداخلية في الدولة، وازدادت احتمالات لجوء السلطة الاستبدادية إلى استخدام أساليب تخريبية.

بشكل عام، تستخدم روسيا أو الصين الأدوات التخريبية في الجزائر، إلا أن البحث الذي أُجري لم يُظهر دلائل واضحة على توظيف هذه الأدوات بشكل واسع خلال ذروة الأزمة السياسية الداخلية في العام 2019. وتشمل هذه الأدوات الحملات الدعائية والجهود الأخرى الرامية إلى تقويض سياسات الاتحاد الأوروبي والتأثير على الرأي العام، وهي لا ترتبط مباشرة بالأزمة السياسية الداخلية نفسها.

في حالة الجزائر، وبالنسبة للفرضية الأولى، يتمحور الاهتمام الرئيسي في ما يتعلق بالأزمة الداخلية حول: (1) مدى انحياز مختلف قطاعات المجتمع، التي لا ترتبط مباشرة بالسلطة، إلى الحركات الاحتجاجية الشعبية وخصوصاً حراك 2019، أو مدى انقسامها وإمكانية استقطابها وإعادة دمجها بنجاح من خلال برامج المحسوبية وإعادة التوزيع؛ (2) ومدى وجود انقسامات داخل القيادات الحاكمة.

في ما يتعلق بالمسار الأوسع للفترة الممتدة بين العامين 2011 و2023، كانت الانقسامات الاجتماعية تعكس الانقسامات السياسية، ولا سيما في ما يتعلق بمستوى الدعم المقدم للنظام واستمراريته، إلا أن هذا الوضع تغير بعد انتفاضة 2019. أما الانتخابات الرئاسية، فهي لا تُعد ذات أهمية كبيرة، نظرًا إلى أن الجيش هو الذي يحدّد من يمكنه الترشح للرئاسة. في المقابل، توفر الانتخابات التشريعية رؤى أعمق حول الديناميات المتغيرة وكيفية انعكاسها على قواعد دعم النظام والأساليب التخريبية. قبل العام 2019، كانت نتائج الانتخابات تعكس بشكل رئيسي الممارسات الريعية التي أتاحها النموذج السياسي والاقتصادي السائد، والتي سمحت بتطبيق سياسات توزيع الموارد لضمان دعم مختلف فئات المجتمع للنظام. شملت قواعد دعم النظام الفئات الأكثر فقرًا التي استفادت من برامج الضمان الاجتماعي والصفقات السلطوية العربية ذات الطابع الاشتراكي التي سادت في المنطقة بعد الاستقلال، والفئات الأكثر ثراءً، التي استفادت من الصفقات التجارية، إلى جانب الدعم الكامن للجيش الذي يمارس نفوذه غير المباشر عبر السلطة التنفيذية. على صعيد السياسات الانتخابية، سيطر حزبان على المشهد: جبهة التحرير الوطني (حزب الرئيس والحزب التاريخي المهيمن على المشهد السياسي منذ الاستقلال)، والتجمع الوطني الديمقراطي. وتعكس قواعد الناخبين لهذين الحزبين قواعد الدعم الاجتماعي للنظام، حيث يستقطب حزب جبهة التحرير الوطني الناخبين من الطبقات الدنيا، بينما يجذب التجمع الوطني الديمقراطي الناخبين من الطبقات العليا. أما بالنسبة للمعارضة والفئات المستبعدة، فقد انحاز السكان الأمازيغ، الذين تم استبعادهم من عملية بناء الدولة الحديثة وشبكات التبعية التي أنشأها النظام، إلى أحزاب المعارضة، ولا سيما جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. ومع ذلك، هناك

شكل آخر شائع للاعتراض في المشهد الانتخابي، يتمثل في الامتناع عن التصويت بدلاً من التصويت لأي حزب معارض، وهو أمر ملحوظ بشكل خاص بين الشباب.

مع ذلك، يبدو أن الاحتجاجات الشعبية في العام 2019 زعزت القاعدة الاجتماعية التقليدية للنظام، كما يتضح من مشاركة فئات واسعة من المجتمع في الحراك وكسر الانقسامات الاجتماعية التقليدية. ففي الواقع، نتيجة مشاركة جميع شرائح المجتمع الجزائري في هذه الاحتجاجات، بما في ذلك جزء كبير من القواعد التقليدية الداعمة للنظام، واستمرار الحركة طوال العام 2019 تقريباً، تبيّن وجود أزمة سياسية عميقة لم يكن بالإمكان حلّها من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي والإصلاحات الشكلية التي نجحت في العام 2011. ويبدو أنّ هذا هو جوهر المشكلة: فالآليات التقليدية التي اعتمدها النظام لامتصاص الغضب، وإعادة بناء شبكات الولاء، واحتواء المعارضة، لم تعد فعّالة كما في السابق، إذ لم يفقد الحراك زخمه. بل على العكس، فقد رفض المتظاهرون مراراً جميع محاولات النظام لاستعادة السيطرة خلال فصلي الربيع والصيف من العام 2019، ما يعكس عمق الانقسام بين الشعب والنخبة الحاكمة، ولم يتوقف ذلك إلا مع تصعيد النظام حملة القمع بشكل كبير. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الفجوة العميقة بين الشعب والنظام لم تمنح أحزاب المعارضة قوة أكبر، إذ ظلت منقسمة وغير قادرة على فرض نفسها أو اكتساب شرعية شعبية أوسع بين صفوف الحراك (إدريس-آيت حمادوش، 2020).

في المقابل، بدا أن نتائج انتخابات العام 2021 تعكس التأثير المستمر لهذه الأزمة السياسية الداخلية. فللمرة الأولى، لم يحصل تحالف جبهة التحرير الوطني-التجمع الوطني الديمقراطي على الأغلبية المطلقة، حيث حصل المرشّحون المستقلون على عدد كبير من الأصوات. وفي الوقت نفسه، اتسمت الانتخابات بقمع واسع طال الأحزاب السياسية والقادة الذين يمثلون الحراك في الفترة التي سبقت الانتخابات، وإغلاق الأماكن العامة في الجزائر العاصمة لمنع التظاهرات، إلى جانب ارتفاع كبير في معدلات الامتناع عن التصويت (أعلى بكثير مقارنة بالانتخابات التشريعية لعامي 2012 و2017)، ولا سيما في مناطق المعارضة مثل منطقة القبائل.

على صعيد الأزمات المؤسسية، برزت أزمة مؤسسية خلال فترة الحراك الشعبي، تمثلت في إمكانية حدوث انفتاح ديمقراطي داخل الجهاز القضائي. وعلى الرغم من أن هذا الجهاز لطالما كان حريصاً على عدم التدخل في الشؤون السياسية، فقد انضم عدد كبير من القضاة في الأيام الأولى للحراك إلى المتظاهرين للتعبير عن رفضهم الإشراف على الانتخابات في حال ترشّح بوتليقة. وفي الوقت نفسه، أعلنوا عزمهم إنشاء نقابة مستقلة لتعزيز استقلاليتهم. وتكشف هاتان الخطوتان عن تحوّل في موقف القضاة على الصعيد السياسي. وقد شهدت تعبئة القضاة تصاعداً ملحوظاً خلال فترة تسعة أيام في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حين شارك معظم القضاة في إضراب غير مسبوق احتجاجاً على إعادة توزيع مناصب زملائهم. وقدم القضاة المضربون احتجاجهم على أنه مطالبة باستقلالية القضاء، في توافق إداري مع مطالب الحراك الشعبي. كما قوبلت تحركاتهم في الشارع بقمع عنيف، ما شكّل تصعيداً غير متوقع من جانب السلطات. ومع ذلك، تم التوصل سريعاً إلى حلّ للإضراب عقب اجتماع بين رئيس النقابة الوطنية للقضاة والأمين العام لوزارة العدل، حيث تم الاتفاق على منح زيادات في الرواتب بأثر رجعي. وعلى الرغم من أن الاتفاق تضمن أيضاً بنوداً لإشراك القضاة في نقاش أوسع

حول استقلالية القضاء، فإن الرأي السائد بين المتظاهرين في الحراك وبعض المحللين الجزائريين هو أن هدف الإضراب لم يكن تحقيق تغيير جذري في النظام بقدر ما كان يسعى إلى الحصول على مكاسب مهنية من وزارة العدل.

في الوقت نفسه، وقعت الأزمة المؤسسية الرئيسية في تلك الفترة في صفوف أصحاب السلطة، ولا سيما في الصراعات بين بوتفليقة و"عصابته" التي كانت تتمتع بالسلطة لفترة طويلة، وبين فصائل أخرى داخل النظام كانت أكثر اهتمامًا بإعادة هيكلة النظام السياسي بدلاً من الإبقاء على الرئيس في منصبه. وقد كان ذلك الدافع وراء حملة الاعتقالات الواسعة بتهم الفساد، والجهود المختلفة لاستبدال جماعة بوتفليقة الممسكة بالسلطة قبل الانتخابات الرئاسية. وحتى بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019، ظلت الانقسامات الداخلية قائمة بين أصحاب السلطة في النظام، ما يشير إلى أن الأزمة المؤسسية لم تُحل بالكامل (إدريس-آيت حمادوش، 2020).

في هذا السياق، وخلال الفترة التي يتناولها هذا البحث، شهدت الجزائر في العام 2019 أعرق أزمتها الداخلية، سواء على المستوى المؤسسي (داخل النظام الذي كان يسعى إلى إعادة هيكلة نفسه) أو على مستوى العلاقة بين الجماهير، التي كانت موحدة إلى حد كبير، والنظام (الذي فشل في توظيف أدوات المحسوبية التقليدية). ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذه الأزمة لم تتسم بأي بعدٍ واضح مؤيد للغرب. فبينما كان النظام يروج في حملته الإعلامية لتهديد التدخل الأجنبي، ولا سيما من فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل، بهدف التأثير في الرأي العام ضد الحراك، لم يكن الحراك نفسه مؤيداً للغرب أو للاتحاد الأوروبي. وبالمثل، على الرغم من فقدان الأحزاب السياسية التقليدية دعمها الشعبي، لم تكن الأحزاب المؤيدة للديمقراطية أي قوة تُذكر، ولم تُبد أي انفتاح ملحوظ تجاه الاتحاد الأوروبي أو الغرب عمومًا. لذلك، ومع أن هذه الأزمة شكّلت تهديدًا لاستقرار الجزائر، فإنها لم تعكس بالضرورة توجهًا أكبر نحو الغرب أو الاتحاد الأوروبي.

إن ربط التدخلات الروسية والصينية بهذه الأزمة لا يعدو كونه مجرد تخمين. وعند النظر تحديدًا إلى دور القوى السلطوية في دعم الحملات الدعائية وحملات التضليل الإعلامي (وهي أداة رئيسية استخدمها النظام لتوجيه الرأي العام، وتقويض الحراك، وتعزيز الالتزام والشرعية الشعبية للانتخابات الرئاسية)، أجمع المشاركون في المقابلات على أن احتمال تدخل روسيا والصين كان ضعيفًا، وربما لم يكن ضروريًا أساسًا. فكانت سيطرة الدولة على وسائل الإعلام واستخدامها كأداة للدعاية فعالة بما يكفي ولا تتطلب أي تدخل خارجي. كما أوضح أحد المشاركين في المقابلات، وهو صحفي يعمل في وسيلة إعلامية تابعة للجالية الجزائرية في الخارج، قائلًا:

شملت الحملة الدعائية جميع الأدوات التي كان النظام يمتلكها ويستطيع استخدامها في ذلك الوقت. وكان أبسطها استخدام التلفزيون الرسمي لنشر الأخبار الكاذبة بهدف تقويض الحراك وتقسيمه. وكان النظام يدرك أن أهم ما يميز هذا الحراك هو وحدته، لذلك سعى باستمرار إلى اتباع استراتيجية "فَرَق تَسُد"، مع الترويج في الوقت نفسه لرواياته وأهدافه الخاصة. كذلك، وإدراكًا منه لدور وسائل التواصل الاجتماعي في تعبئة الحراك، أنشأ النظام فرقًا ضمن الجهاز الأمني، أو ما يُعرف الآن بـ"الذباب الإلكتروني"، لنشر الأكاذيب حول حركة الاحتجاج. وقد تابعتنا التحقيقات التي كشف هذه الشبكة الأمنية التي أنشأها كبار المسؤولين في ذلك الوقت، بمن فيهم قائد الجيش السابق. ولا يمكن أيضًا إغفال استغلال الصحف، ولا سيما تلك المدعومة من النظام ووزارة الاتصال التابعة له.

من غير المرجح أن تكون روسيا والصين قد شاركتا في هذه الحملة. ومع ذلك، فقد كانتا متواطئتين إلى حد ما، شأنهما شأن العديد من الشركاء الدوليين الآخرين، بسبب صمتهما ورغبتهما في حماية مصالحهما.

وعليه، لا توجد أدلة قوية تشير إلى استخدام الصين أو روسيا أساليب تخريبية خلال أزمة العام 2019. مع ذلك، يجب الإشارة إلى أن طبيعة الأزمة السياسية الداخلية لم تكن تستدعي بالضرورة أي دعم خارجي إضافي لتعزيز النظام، كما أنها لم تشكل تهديدًا لمصالح روسيا أو الصين.

الفرضية 2. كلما ازداد إدراك النظام السلطوي في دولة معينة بأن نشاط الاتحاد الأوروبي وتأثيره، بما في ذلك جهوده لتعزيز الديمقراطية، يشكلان تهديدًا كبيرًا لمصالحه الوطنية الحيوية، ازدادت احتمالات لجوئه إلى استخدام أساليب قسرية أو أساليب ضغط غير مباشرة (تخريبية) في التعامل مع تلك الدولة.

لم تستخدم روسيا والصين أي أساليب قسرية في الجزائر، وبالتالي يمكن استبعاد هذا الجزء من الفرضية. وبالمثل، لا توجد أدلة قوية على لجوء أي من الدولتين إلى استخدام أساليب الضغط غير المباشرة أو الأساليب التخريبية تجاه الجزائر. ومع ذلك، تم استخدام أساليب تخريبية بهدف تقويض الاتحاد الأوروبي.

شكلت حرب أوكرانيا أكثر الأزمات إلحاحًا بالنسبة للمصالح الروسية، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر اعتمادًا على إمدادات الطاقة الجزائرية، ما استدعى من الجزائر اتباع سياسة متوازنة للاستفادة من تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على علاقاتها المميزة مع روسيا. ومع أن هذه الأزمة وفّرت فرصة للتقارب مع الاتحاد الأوروبي، تمكنت الجزائر من إدارة هذه العلاقات المتناقضة عبر التأكيد مجددًا على سياستها الخارجية القائمة على عدم الانحياز، وعلى مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع موازنة بعض جوانب التقارب (ولا سيما تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إيطاليا) مقابل تجميد بعض العلاقات (مثل قطع العلاقات مع إسبانيا بسبب قضية الصحراء الغربية) (هنبرغ، وروملي، ويفورسكي، 2023).

بشكل عام، لا تشكل أنشطة الاتحاد الأوروبي في الجزائر وتأثيراتها تهديدًا كبيرًا لمصالح الأنظمة السلطوية، إذ يركز الاتحاد الأوروبي على مراقبة الهجرة، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والطاقة، والأمن، وهي جميعها عوامل تدعم في الواقع أصحاب السلطة وتعزز استقرار النظام، وهو ما يتوافق أيضًا مع مصالح روسيا والصين. وعلى الرغم من أننا لاحظنا في العام 2011 تقاربًا في الخطاب المؤيد للديمقراطية بين الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار الجنوبي والنظام الجزائري (حيث أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين هما: "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" في 8 آذار/مارس 2011، و"استجابة جديدة لجوار متغير" في 25 أيار/أيار 2011، فيما صرح الرئيس الجزائري في بيان رسمي بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2011 قائلاً: "الديمقراطية، والحرية، والعدالة، وسيادة القانون هي جميعها مطالب مشروعة لا يمكن لأحد تجاهلها. شعبنا شاب وطموح، ولذلك يتعين علينا تلبية مطالبه المتعددة في جميع المجالات، ونحن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، مطالبون بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية")، فإن هذه التصريحات ظلت في الحالتين مجرد أقوال، حيث كانت المصالح الأخرى الأساسية (الأمن والطاقة والهجرة من جانب الاتحاد الأوروبي؛ والحفاظ على النظام من جانب

الجزائر) هي المهيمنة على أرض الواقع. وهذا ما تؤكده غالبية الدراسات والمراجع. وبالمثل، على الرغم من أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر قد تعمقت خلال الفترة قيد الدراسة، خصوصاً مع توقيع بعض الاتفاقيات، فإن هذه العلاقات كانت في الغالب اقتصادية ومرتبطة بالطاقة. ومن المهم الإشارة إلى أن اعتماد الاتحاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الجزائرية واهتمامه الكبير بالتعاون في مجالي الأمن والهجرة، مكن النظام الجزائري من مقاومة أي ضغوط نحو الإصلاح. وفي الوقت نفسه، كانت علاقات الجزائر مع روسيا والصين تركز أساساً على التعاون العسكري والأمني. وتساهم هذه العلاقات مجتمعة في تعزيز استمرارية النظام.

على نحو مماثل، وفي ما يتعلق بالدعم الشعبي والرأي العام، تشير البيانات المتاحة إلى أن القوى السلطوية لم تكن لديها أسباب قوية تدعوها للقلق من تزايد الميول المؤيدة للغرب بين عموم الشعب الجزائري. وتوضح نتائج "الباروميتر العربي" أنه في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2014، أبدى الجزائريون رضاً متزايداً بشأن ظروف المعيشة والوضع الاقتصادي، كما ازدادت لديهم الثقة بضمان حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحق الاقتراع. ويظهر ذلك أن الطريقة التي تعامل بها النظام مع انتفاضات الربيع العربي في العام 2011 ساعدته على استيعاب العديد من المظالم الشعبية. وبالمثل، فإن تفضيل الجزائريين في تلك الفترة للإصلاح التدريجي بدلاً من السعي نحو تغيير جذري للنظام يعكس كلاً من الصدمة الموروثة من الحرب الأهلية، ونظرتهم للنتائج السلبية للربيع العربي في دول أخرى.

كانت نتائج استطلاع العام 2017، الذي تناول تحديداً دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الجزائرية، معتدلة إلى حد ما. ففي حين رأى كثيرون ضرورة استمرار التعاون التجاري مع الاتحاد الأوروبي وأشادوا ببعض الجوانب الإيجابية للثقافة الأوروبية، أبدى غالبية المشاركين موقفاً محايداً أو سلبياً تجاه دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز الديمقراطية في الجزائر. كذلك، كان موقف المشاركين سلبياً تجاه دور الولايات المتحدة الأميركية وتدخلها المفترض، وهو ما يعكس الخطاب السائد في الجزائر المناهض للاستعمار والذي يركز على سيادة النظام. في المقابل، عبر المشاركون عن قلقهم إزاء الوضع الاقتصادي، وتزايد الفساد، وانعدام الثقة في السياسيين، واستيائهم من مستوى الخدمات العامة، إلى جانب تزايد عدم الثقة في المؤسسات العامة الجزائرية. كما رأوا أن مستوى الديمقراطية في الجزائر أدنى من السابق، ومع ذلك أعربوا عن رغبتهم المتزايدة في الديمقراطية.

وبالمثل، كشف استطلاع المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) لعام 2017، الذي ركز على رأي الجزائريين تجاه الاتحاد الأوروبي، عن وجود شكوك لديهم بشأن دعم الاتحاد الأوروبي للديمقراطية في الجزائر. وأوضح الاستطلاع أن النهج المتناقض الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار الجنوبي، إلى جانب دعمه للأنظمة السلطوية، يضعف مصداقيته. كما أظهر الاستطلاع أنه في ما يخص علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، كانت القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للمشاركين تتمثل في التعاون في مجالي التعليم والبحث العلمي وتعزيز الديمقراطية، في حين أشار عدد قليل جداً منهم (10%) إلى أهمية التجارة.

بحلول العام 2021، برز في نتائج استطلاعات الرأي اتجاهان رئيسيان. تمثل الأول في ارتفاع معدلات تأييد الجزائريين لكل من الصين (حيث عبر ما لا يقل عن 60% من المشاركين في الاستطلاعات الأخيرة لـ"الباروميتر العربي"

عن أعلى درجات التأييد للصين) وروسيا (مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الاستطلاع أُجري في نهاية فترة حكم ترامب، وخلال فترة وصول لقاح "كوفيد-19" الروسي إلى الجزائر). أما الاتجاه الثاني، فتمثل في الزيادة الملحوظة في تفضيل الجزائريين المُعلن للديمقراطية، وإن كان ذلك مصحوبًا أيضًا بتأييدهم لحكم الرجل القوي. وبحلول العام 2022، تأكد هذا الاتجاه إلى حدٍ كبير. ففي أحدث موجة من استطلاعات "الباروميتر العربي"، أظهر الجزائريون تفضيلًا متزايدًا لتركيا وروسيا، إلى جانب مواقف إيجابية تجاه الصين، وذلك تحديدًا في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية. علاوةً على ذلك، تبقى الأوضاع الاقتصادية وقدرة الديمقراطية على تحقيق مكاسب اقتصادية نقطة محورية في تفضيلات الجزائريين السياسية؛ فبينما يواصل معظمهم التأكيد على أن الديمقراطية هي الخيار الأفضل، فإنهم يُبدون في الوقت نفسه شكوكًا متزايدة بشأن قدرتها على تحقيق أداء اقتصادي فعال أو اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة.

نظرًا إلى أن أنشطة الاتحاد الأوروبي وطبيعة علاقاته لم تُحدث تأثيرًا داعمًا للديمقراطية في المجال السياسي الجزائري، وأن الرأي العام لم يكن يميل نحو الاتحاد الأوروبي أو الغرب بل كان يتجه بشكل متزايد نحو روسيا والصين، لم تكن هناك حاجة لاستخدام أساليب قسرية أو تخريبية ضد الدولة أو النخبة السياسية. وبالمثل، على الرغم من أن الحرب في أوكرانيا وفّرت فرصة مهمة للتقارب مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى إعادة تقييم العلاقات مع روسيا، بل دفع الجزائر إلى اتباع سياسة خارجية متوازنة تحافظ على علاقاتها مع مختلف الدول، مع التركيز على مبادئ عدم الانحياز والسيادة. وفي هذا السياق، يبدو أن هذا البحث يؤكد الاستنتاج الثاني للفرضية: "تكون الأنظمة السلطوية أقل ميلًا لاستخدام الأساليب القسرية عندما لا يشجع السياق الداخلي (السياسي والمجتمعي) على التقارب مع الاتحاد الأوروبي". مع ذلك، يجب التنويه إلى أن الأساليب القسرية لم تُستخدم خلال الفترة الخاضعة للدراسة، ما يجعل من الصعب استخلاص أي دليل قاطع في هذا الصدد.

في ما يخص استخدام الأساليب التخريبية لتقويض الاتحاد الأوروبي، فقد تم التطرق إلى هذا الموضوع في الفرضية الخامسة.

الفرضية 3. كلما كانت علاقات دولة معينة مع الاتحاد الأوروبي أكثر رسوخًا وقوة، قلَّ احتمال لجوء السلطة الاستبدادية إلى استخدام أساليب قسرية في التعامل مع تلك الدولة.

بوجه عام، ونظرًا إلى أن التدابير الروسية والصينية تُصنّف على أنها استيعابية وليس قسرية، يصعب تقييم هذه الفرضية بصورة حاسمة. ومع ذلك، يمكن ملاحظة أنه مع تعمق علاقات الدولة المعنية مع الاتحاد الأوروبي على مدار فترة الدراسة، ازدادت جهود روسيا والصين لاستيعاب تلك الدولة.

كما تم توضيحه سابقًا، يُعزى ذلك جزئيًا إلى أن تعزيز الروابط مع الاتحاد الأوروبي قد ساهم فعليًا في ترسيخ استقرار النظام وأضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة الضغط على الجزائر. ويشير هيل (هيل، 2019) إلى أنه: "على الرغم من تعمق روابط البلاد مع الاتحاد الأوروبي من نظام إلى آخر، فإن استعداد بروكسل وقدرتها على ممارسة ضغط ديمقراطي على الجزائر تراجع بدلًا من أن يزداد". وقد ساهمت الخصائص الفريدة للاقتصاد السياسي في الجزائر، ولا سيما

دور قطاع المحروقات في تعزيز استقرار النظام، إلى جانب ازدياد اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط الجزائري، وبخاصة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، في تقاطع مصالح الاتحاد الأوروبي مع ديناميات الحفاظ على النظام الحاكم. وينطبق الأمر نفسه على مجالي الأمن والهجرة، حيث أصبحت أولويات الاتحاد الأوروبي الأمنية على امتداد هذه الفترة أكثر ميلاً إلى دعم السياسات القمعية التي تتبعها السلطات الجزائرية.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه مع تعمق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، توثقت العلاقات مع روسيا، ولا سيما مع الصين، بشكل ملحوظ أيضاً. فقد وقعت الصين والجزائر مذكرة تفاهم في العام 2018 ضمن إطار مبادرة "الحزام والطريق"، ومنذ ذلك الحين شهدت التجارة بين البلدين ازدهاراً كبيراً، وخصوصاً صادرات الصين إلى الجزائر. وبالمثل، كانت الجزائر من أولى الدول التي اعتمدت تقنيات المراقبة الصينية، كجزء من جهود النظام للحفاظ على استقراره وممارسة القمع. وفي الوقت نفسه، لم تتأثر علاقة الجزائر الوثيقة بروسيا، ولا سيما مبيعات الأسلحة الروسية لها، بل ازدادت قوة على امتداد هذه الفترة، كما تعزز التعاون الدبلوماسي بين البلدين في قضايا الأمن الإقليمي.

الفرضية 4. يكون الاتحاد الأوروبي مستعداً لـ"تخفيف" مبادئه المتعلقة بتعزيز الديمقراطية وإعطاء الأولوية لمصالحه الأمنية والاقتصادية في سياساته وإجراءاته تجاه دولة ما، كلما واجه مزيداً من المعارضة الداخلية أو مقاومة من القوى السلطوية في تلك الدولة.

تبدو الفرضية مؤكدة بناءً على نتائج البحث.

بشكل عام، يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً "مخففاً" نسبياً في تعزيز الديمقراطية في الجزائر، مع التركيز بشكل خاص على مراقبة الهجرة والتعاون في قطاع الطاقة، وهي اتجاهات ازدادت بالفعل بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وحاجة الاتحاد الأوروبي لتأمين استقلاليته في مجال الطاقة. وقد منح هذا الوضع الجزائر درجة من النفوذ في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ولا سيما في الملفات الحساسة مثل قضية الصحراء الغربية والعلاقات مع المغرب. وبالتالي، فإن تخفيف الاتحاد الأوروبي لجهوده في تعزيز الديمقراطية في الجزائر يعود جزئياً على الأقل إلى الواقع المرتبط باحتياجاته في مجال الطاقة في ظل الحرب في أوكرانيا، وإلى الأولوية المعطاة لاستقرار النظام السياسي في البلاد. وبالمثل، يركز نهج تعزيز الديمقراطية الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في الجزائر إلى حد كبير على الجوانب الاقتصادية وليس على الإصلاح السياسي. وقد صرح أحد أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر ممّن أجريت معهم مقابلات بما يلي:

هدفنا الرئيسي في الجزائر هو مساعدة الشعب على تحقيق الازدهار والاستقرار بما يتوافق مع تطّعات السكان وأجندة السلطات المحلية. بدأ عملي في بعثة الاتحاد الأوروبي بعد أحداث الحراك في العام 2019، ومنذ ذلك الحين عملنا بلا كلل لتعزيز العلاقات مع الإدارة الجزائرية الجديدة والاستفادة من وعود الحراك لدعم الفاعلين الديمقراطيّين المحليّين. وقد لاحظنا ظهور جهات فاعلة جديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتركز استراتيجيتنا الآن على تعزيز العلاقات مع هذه الجهات لدعم اقتصاد الجزائر ومساعدة السلطات في عملية انتقال السلطة إلى الجيل الجديد...

منذ العام 2019، ركّزنا في عملنا بشكل متزايد على الفاعلين الاقتصاديين المستقلين ومنظمات المجتمع المدني، ومع ذلك نواصل عقد اجتماعات إحاطة متعددة مع رؤساء الأحزاب السياسية، والمحامين البارزين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمسؤولين من مختلف الوزارات، فضلاً عن الخبراء والناشطين في هذا المجال...

بشكل عام، نعطي الأولوية للحوار والتجارة والتبادلات في مختلف المجالات من أجل تعزيز الديمقراطية، سواء في الجزائر أو في المنطقة ككل. ومنذ توقيع اتفاقية الشراكة، نُجري حوارًا منتظمًا مع السلطات الجزائرية، ومن خلال حضوري ومشاركتي في تنظيم مثل هذه الاجتماعات منذ العام 2019، يمكنني القول إن جميع المواضيع تُناقش مع احترام النظام المؤسسي في الجزائر. كما لاحظنا الحماسة والاهتمام الرسمي والشعبي بالاستثمارات، ونعمل بنشاط لمساعدة مؤسسات ومنظمات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع البيئة الاقتصادية في الجزائر.

في ما يتعلق بالمواقف المناهضة للاتحاد الأوروبي، سواء على المستوى الشعبي أو بين النخب، وعلاقتها بتراجع نهج تعزيز الديمقراطية، تشير بيانات المقابلات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي إلى وجود علاقة واضحة، ولا سيما في أعقاب الحراك. ونظرًا إلى أهمية مبدأ عدم التدخل ومناهضة الاستعمار، سواء على مستوى السلطات السياسية أو في المخيال السياسي المشترك، برز الموقف المناهض للاتحاد الأوروبي والمقاومة الشديدة لأي تدخل من قبله بوضوح خلال الحراك، وقد أكّد المشاركون في المقابلات أنّ هذا الأمر شكّل عاملاً مهماً في ضعف استجابة الاتحاد الأوروبي. كما أوضح أحد أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر ممّن تمّت أجريّت معهم مقابلات قائلاً: "كان دور المفوضية الأوروبية الاستماع للجزائريين بدلاً من فرض أي شكل من أشكال الدعم، مع احترام المواقف الرسمية والشعبية." وأضاف قائلاً:

لم يكن لدى البعثة سياسة واضحة خاصة بها، بل كانت تنفذ التوصيات السياسية الصادرة عن بروكسل. بالإضافة إلى ذلك، يسود اعتقاد عام بين جميع البعثات الدبلوماسية في الجزائر بأن مسار التحول الديمقراطي شأنٌ محلي مدعوم من سياسات الحكومة ومواقف النخب السياسية والشعب...

نحن نعيش في عصر مختلف، وبالنظر إلى المنافسة الجيوسياسية الدولية المستمرة، بما في ذلك في منطقة شمال أفريقيا، أصبح من الضروري تكييف نهجنا حتى لا نتخلف عن الركب. وفي هذا السياق، نركز أولاً على فهم الجهات الفاعلة [المؤيدة للديمقراطية] بشكل أفضل، والتواصل مع اللجان المركزية والمفوضية في بروكسل لتقديم توصيات سياسية مبنية على الأدلة التي نجمعها. لن يتخلى الاتحاد الأوروبي عن جهوده في تعزيز الديمقراطية، لكننا نقوم بتكييفها بما يتماشى مع رغبات السكان المحليين وأولوياتهم.

بالمثل، يوضح أحد المشاركين من الإدارة العامة للجوار ومفاوضات التوسع (DG Near) قائلاً:

اعتبر الاتحاد الأوروبي أنّ الانتفاضة السلمية للجزائريين قد تساهم في تجديد النخب السياسية وإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلا أن تقديم المساعدة في هذه العملية كان صعباً لأسباب مختلفة. فقد تردّد الجزائريون في طلب المساعدة، وإدراكاً منا لأهمية السيادة بالنسبة للسكان والسلطات، لم نرغب في تجاوز حدود دورنا أو توسيعه إلى ما يتجاوز ما هو مطلوب منا...

كان من الصعب تقديم أي مساعدة مباشرة للسلطات، إذ كانت الرسالة التي كنا نتلقاها باستمرار ولتتزم بها، نظرًا للطابع السلمي للحراك، تؤكد أن هذا شأن داخلي يخص الجزائريين، وأنهم وحدهم يقررون مصيرهم. كما أن المحتجين أنفسهم اتفقوا مع الحكومة على هذه النقطة، ما دفعنا أكثر إلى الإحجام عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للجزائر. وبعد مرور خمس سنوات على حركة الاحتجاج، بظل هذا التقييم ساريًا، ولم يكن هناك أي خيار آخر ممكن أو قابل للتطبيق.

الفرضية 5. ستسعى الدولة السلطوية إلى إيجاد حلفاء من القاعدة الشعبية وصولًا إلى النخبة و/أو استغلال الطلب الشعبي على نفوذ خارجي غير تابع للاتحاد الأوروبي، في حال حافظت النخب السياسية في دولة معينة على علاقات متينة مع الاتحاد الأوروبي أو سعت إلى تطويرها، بما في ذلك في مجال تعزيز الديمقراطية.

يبدو أن الفرضية قد تم تأكيدها إلى حد كبير، إلا أنه لا يمكننا تحديد ما إذا كانت جهود الدول السلطوية في البحث عن حلفاء من القاعدة الشعبية وصولًا إلى النخبة واستغلال المطالب الشعبية جاءت استجابةً لتعميق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، أم أنها كانت ستحدث بغض النظر عن قوة هذه العلاقات في الجزائر.

بشكل عام، تستطيع روسيا والصين تعزيز مصالحهما الاستراتيجية في الجزائر على الرغم من تعمق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن الجزائر تصرّ على سياسة خارجية قائمة على عدم الانحياز، وعلى حقّها في بناء علاقات وشراكات استراتيجية قطاعية مع أي طرف من دون أي تداعيات جيوسياسية. وهذا الأمر مفهوم بوضوح لدى ممثلي الاتحاد الأوروبي الذين أجريت معهم مقابلات. بالإضافة إلى ذلك، تركز الصين، ولا سيما روسيا، في علاقاتهما مع الجزائر على الجهات الفاعلة التي تتحكم في القطاعات التي تهمهما أكثر من سواها، مثل الجيش، وقطاع النفط والغاز، والنخب الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، تشير نتائج المقابلات إلى أن روسيا والصين تسعيان إلى توسيع علاقاتهما لتشمل قطاعات أخرى في الجزائر، إلى جانب النخب الحاكمة التقليدية. ويبدو أن المشاركين في المقابلات يؤكدون أن الصين تعمل على بناء شبكة علاقات تمتد أيضًا إلى قطاعات أخرى، بما في ذلك الأعمال التجارية والثقافة والجامعات، ما يزيد من حضورها وقدرتها على ممارسة النفوذ. ويُعد مشروع دار الأوبرا الذي تبرعت به الصين بقيمة 40 مليون دولار مثالًا على استخدام نهج القوة الناعمة. ويبدو أن هذه الجهود الرامية إلى توسيع الشراكات والخروج من دوائر النخبة تتزامن مع تعميق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ولكن الأهم من ذلك أنها تتزامن أيضًا مع تعميق العلاقات مع الصين. وبالتالي، لا يمكن تحديد ما إذا كان ذلك استجابة لتعميق الروابط مع الاتحاد الأوروبي أم مجرد نتيجة طبيعية لتزايد الفرص والتدخلات الصينية في الجزائر. ومع ذلك، يؤكد جميع المشاركين في المقابلات أن هذه العلاقات لا يمكن حصرها في تبادل المصالح فقط، بل هي تهدف أيضًا إلى التأثير على الرأي العام وتعزيز رؤية الصين بشأن النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

مع ذلك، من المهم التنويه إلى أن ممثلي الاتحاد الأوروبي الذين أجريت معهم مقابلات أكدوا أن روسيا والصين تسعيان إلى تقويض علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي على مستوى الرأي العام. وقد صرح أحد أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي قائلًا:

من وجهة نظر روسيا، تُعد الجزائر ساحة أخرى للعداء المستمر مع أوروبا. ويتضح ذلك حتى من خلال تفاعلاتنا المحدودة مع الدبلوماسيين الروس في المناسبات الرسمية، حيث يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كخصوم. كما نلاحظ هجمات متكررة على وسائل التواصل الاجتماعي ومحاولات لتقويض التعاون القائم بين المسؤولين الجزائريين ونظرائهم الأوروبيين. أما بالنسبة للدبلوماسيين الصينيين، فهم أقل عدائية، لكن لا يزال هناك شعور بالتنافس الجيوسياسي والاقتصادي، إذ يركز الدبلوماسيون الصينيون على التعاون الاقتصادي الجاري مع الجزائر وعلى الفرص المتاحة للشركات الصينية...

مشكلتنا في بعثة الاتحاد الأوروبي ليست مع الجزائريين، بل مع الحملات الدعائية التي تهدف إلى تضليلهم بشأن دور وأهداف كل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

هذا الرأي أكدّه أيضًا المستجيب من الإدارة العامة للجوار ومفاوضات التوسع:

تتظر روسيا والصين إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره المنافس الأول في شمال أفريقيا. ومنذ غزو أوكرانيا، لوحظت اختلافات بين روسيا والصين في طريقة التعامل مع الاتحاد الأوروبي ودوره في الجزائر والمغرب العربي. فبينما تركز الصين على فرص التعاون الاقتصادي والتقارب الدبلوماسي، تتبنى روسيا موقفًا أكثر عدائية تجاه مصالحنا في الجزائر. ويتعرض الاتحاد الأوروبي باستمرار لحملات تضليل تهدف إلى تقويض المصالح الاقتصادية والأمنية الأوروبية، ولا سيما في ما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا، حيث تسعى هذه الحملات إلى تصوير الاتحاد الأوروبي والغرب عمومًا كمسؤولين عن هذا العدوان. كما لاحظنا تزايد التهديدات من قبل الجهات الصينية ودوائر نفوذها ضد الشركات الأوروبية العاملة في السوق الجزائرية.

الفرضية 6. تميل النُخب السياسية في دولة معينة إلى البحث عن خيارات جيوسياسية بديلة كلما بدا أن تقييمها للمنافع مقابل الأعباء الناتجة عن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي أقل توافقًا مع مصالحها السياسية والمادية.

على مدار الفترة الزمنية قيد الدراسة، لم تبرز أدلة تشير إلى أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تضرّ بالمصالح السياسية والمادية للنُخب، ومن هذا المنظور، فإن تقييم المنافع مقابل الأعباء لم يكن دافعًا للبحث عن خيارات جيوسياسية بديلة. على العكس من ذلك، لطالما اتبعت الجزائر سياسة السعي إلى بناء علاقات وشراكات متنوعة تعزز المصالح المادية والسياسية للنُخب، ولا سيما أصحاب السلطة (الجيش، والنُخب الاقتصادية في قطاع المحروقات، والنُخب السياسية المدنية التابعة للسلطة)، مع تجنب أي انخراط في التحالفات الجيوسياسية. في الواقع، إن الأعباء التي تتحملها النُخب السياسية نتيجة تعميق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي لا تهدّد الوضع السياسي القائم، بل تعمل على تعزيزه. فعلى سبيل المثال، تمكنت الجزائر من مقاومة ضغوط الاتحاد الأوروبي لإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا بشكل أوسع، كما اقتصر النقاش حول الإصلاح السياسي على الحوارات من دون فرض أي متطلبات للتقدّم. وعلى العكس من ذلك، فقد دعم الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير ما يُسمّى بـ"عملية الانتقال" الجارية في الجزائر تحت رئاسة الرئيس الجديد تبون. وفي الوقت نفسه، تُعتبر الجهود المبذولة نحو التنويع الاقتصادي ونقل التقنيات والمهارات المرتبطة بطبيعة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي من المنافع المرغوبة.

مع ذلك، تسعى الجزائر إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والدول السلطوية المنافسة، كما ذكر سابقاً. ويتجلى ذلك في تبادلاتها الدبلوماسية، حيث تؤكد على موقفها المستقل تماماً ورفضها لأي تدخل في شؤونها الداخلية، كما يظهر أيضاً في جهودها الدبلوماسية الأخرى، مثل تجميد العلاقات مع إسبانيا كرد فعل على تعميق الروابط مع إيطاليا. وبناءً عليه، لا يمكن اعتبار تجربة الجزائر دليلاً واضحاً لتأييد أو دحض هذه الفرضية.

الفرضية 7. كلما ازداد الطلب الشعبي على الحد من نفوذ الاتحاد الأوروبي في دولة معينة، أصبح من الأسهل على النخب السياسية التشكيك في أهمية النفوذ الأوروبي والسعي لموازنته عن طريق زيادة نفوذ الدول السلطوية المنافسة.

هذه الفرضية مؤكدة.

كما ذكر سابقاً، فإن الطلب على الحد من نفوذ الاتحاد الأوروبي في السياسة الداخلية مرتفع في الجزائر، وكان ذلك واضحاً بشكل خاص خلال الحراك. وعلى الرغم من أن ذلك يعكس بلا شك أولوية مناهضة الاستعمار والحفاظ على سيادة الدولة في التصور الشعبي، إلا أنه يمثل أيضاً خياراً استراتيجياً اتخذته المتظاهرون. فمن خلال مطالبتهم بعدم تدخل الاتحاد الأوروبي في الحراك، سعوا إلى تفويض قدرة النظام على نشر السردية التي تصف الاحتجاجات بأنها نتيجة تدخل أجنبي، وبالتالي غير شرعية. وكما يوضح أحد المشاركين في البحث، من الناشطين من منظمة نسوية:

لست متأكداً من أن الاتحاد الأوروبي كان قادراً على تقديم أي دعم للحراك لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، يشعر الجزائريون بالريبة تجاه أي تدخل أجنبي، وقد ظهرت في الاحتجاجات شعارات تحذر جميع الشركاء الدوليين من التدخل في هذه الحركة. وكان الجزائريون ينظرون إلى الحراك باعتباره معركتهم الخاصة، كما أن إرث الثورات العربية أثر بدوره في خيارات المجتمع الجزائري. ثانياً، تُبدي السلطات في الجزائر حساسية شديدة تجاه أي شكل من أشكال التدخل الخارجي، وأي محاولة من الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الحراك كانت ستواجه بعواقب دبلوماسية قاسية. وأخيراً، يبدو أن الاتحاد الأوروبي نفسه كان مرتبكاً عند اندلاع الحركة، إذ لم يكن أحد يفهم تماماً ما كان يجري.

بالمثل، وكما ذكر سابقاً، فإن تبني الجزائر لسياسة عدم الانحياز بوصفها ركيزة أساسية في سياستها الخارجية مكّنها من الحفاظ على علاقات متينة مع أطراف جيوسياسية متنوعة، حتى في ظل الحرب الأوكرانية. ويُعد هذا النهج القائم على "تحقيق التوازن" استراتيجية مدروسة تتبعها الجزائر للحفاظ على علاقات طيبة مع الجميع.

الفرضية 8. كلما ازداد اعتماد دولة معينة اقتصادياً على قوة سلطوية، ازداد تأثير هذه القوة عند تقييم المنافع مقابل الأعباء لدى النخب السياسية، وقلّ استعداد هذه النخب لقبول نفوذ الاتحاد الأوروبي في قضايا الديمقراطية وغيرها من مجالات صنع السياسات الرئيسية.

لا يمكن تقييم هذه الفرضية بشكل دقيق في حالة الجزائر نظرًا لخصوصيات اقتصادها. فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع المحروقات، ما منح البلاد درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية، كما ساهم في تعزيز استقرار النظام من خلال تمكنه من تمويل شبكة محسوبيات واسعة. ومع ذلك، فقد أدى تراجع عائدات مبيعات النفط منذ العام 2014، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، والمشاكل الهيكلية مثل البطالة، إلى فرض ضغوط كبيرة على الجزائر لتنويع اقتصادها. وقد وضعت حكومة تبون الإصلاح الاقتصادي في صدارة أولوياتها، مع اعتبار التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية، ولا سيما في ظل عزز الدولة عن تمويل احتياجاتها التنموية. ونظرًا إلى أن السياسة الاقتصادية للجزائر قائمة على التوازن الاستراتيجي بين القوى المختلفة والمراهنة على عدة خيارات (حمائية، 2020)، فهذا يعني أنه ما من دولة واحدة تعتمد عليها الجزائر بالكامل في تجارتها. ومع ذلك، برزت الصين كأكبر شريك تجاري للجزائر، واستثمرت بشكل كبير في البنية التحتية والتنمية في البلاد من خلال القروض والاستثمارات والهبات. ومع ذلك، فإن الاختراق الصيني للسوق الجزائرية وحضورها في قطاع البنية التحتية لم يخلُ من الانتقادات؛ إذ تستفيد الصين بشكل أكبر من العجز التجاري مع الجزائر، مقارنة بما تستفيد منه الجزائر، كما أن مشاريع البناء الضخمة ساهمت في توفير فرص عمل للصينيين أكثر منها للجزائريين (حمائية، 2020). وفي الوقت نفسه، حافظت الجزائر على علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا وعززتها، ويعود ذلك جزئيًا إلى حرب أوكرانيا والتحويلات داخل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تجاه الطاقة الجزائرية. كما يظل التنويع الاقتصادي والتحول الاقتصادي أحد المحاور الرئيسية في سياسة الجوار الأوروبية والعلاقات الثنائية. وبناءً على ذلك، تسعى النُخب السياسية من خلال تقييمها للمنافع مقابل الأعباء في العلاقات الاقتصادية إلى تحقيق توازن في هذه العلاقات وتنويع مصادرها، مع الحفاظ على مبدأ "عدم فرض شروط"، ما يعني أن العلاقات الاقتصادية هي طابع تبادلي وتجاري.

تحليل الركائز الثلاث للمستوى الثاني كعوامل مستقلة وكذلك من حيث تفاعلها

عند النظر في المستوى الثاني ومجموعات العوامل التي تلعب الدور الحاسم في المنافسة الجيوسياسية على النتائج السياسية والديمقراطية، ما يلفت الانتباه في حالة الجزائر هو أن المنافسة الجيوسياسية خلال الأحداث قيد الدراسة تكاد تكون غائبة تمامًا. فلم يُسجل أي تدخل بارز من القوى الكبرى في هذه الأحداث، ولم تُبذل جهود حقيقية للتأثير في النتائج السياسية. فجميع الأطراف الثلاثة (الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين) كانت تفضل استقرار النظام، والتزمت بسياسة عدم التدخل، باستثناء بعض التصريحات المتفرقة، مثل تصريح روسيا التي وصفت فيه الحراك بأنه أعمال شغب وتهديد إسلامي في وسائل إعلامها، وتصريح الاتحاد الأوروبي الذي انتقد فيه الانتهاكات ضد حرية التعبير والتجمع قبل الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى انتقاد الصين غير المباشر للاتحاد الأوروبي على هذه الانتقادات. لكن بشكل عام، حافظت جميع الأطراف على مسافة من الحراك واعتبرته "شأنًا داخليًا". ويعكس ذلك مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على علاقات جيدة مع النظام - بغض النظر عن الشخصية المدنية التي تتولى القيادة - وإدراكها أن رفض التدخل الأجنبي في القضايا الوطنية يتوافق مع المطالب الشعبية.

بدلاً من ذلك، يمكن تقييم العوامل التي تحدد المنافسة الجيوسياسية على النتائج السياسية بشكل أفضل ضمن المستوى الثاني مع مراعاة مسار الأحداث. وفي هذا الإطار، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية عند النظر إلى كل ركيزة على حدة:

الركيزة الأولى: عمق الروابط مع الاتحاد الأوروبي

يشكل عمق الروابط مع الاتحاد الأوروبي عاملاً مهماً في تحديد المنافسة الجيوسياسية، على الأقل من وجهة نظر ممثلي الاتحاد الأوروبي الذين أجريت معهم مقابلات، والذين يدركون أهمية المنافسة الجيوسياسية على النفوذ في الجزائر، ويلاحظون وجود حملات تضليل وجهود تواصل متعمدة تقوم بها القوى السلطوية لتقويض دور الاتحاد الأوروبي وتدخلاته في الشؤون الداخلية الجزائرية. ومع ذلك، هناك بعض النقاط التي ينبغي ملاحظتها:

- في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي وروسيا، فإن مجالات الروابط مع الجزائر لا تتداخل، بل تكمل بعضها البعض. فتركز علاقات الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي على مجالات التجارة والطاقة والأمن، وهو ما يساهم في تعزيز هيكل السلطة القائم ونظام الدولة المبني على شبكة من المستفيدين. أما علاقات روسيا، فتركز بشكل رئيسي على مبيعات الأسلحة، التي تعزز بدورها قوة النظام. وحتى في سياق تعزيز الروابط مع الاتحاد الأوروبي منذ العام 2011، والتحول نحو الاعتماد المتزايد على النفط الجزائري في أعقاب حرب أوكرانيا، لم يُحدث عمق الروابط مع الاتحاد الأوروبي أي تغيير ملحوظ في السياسة الخارجية الجزائرية أو في قدرة الجزائر على الحفاظ على الحياد وبناء علاقات متعددة، بما في ذلك مع روسيا. وفي الواقع، كما ذكر سابقاً، فإن الاهتمامات الرئيسية لروسيا لا تكمن في مواجهة النفوذ الأوروبي بحد ذاته، بل في التركيز على بيع الأسلحة وتحقيق مصالحها الجيوسياسية الأوسع في شمال أفريقيا (راماني، 2019).

- في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي والصين، هناك تداخل أكبر على صعيد الروابط، إذ تجاوزت الصين الاتحاد الأوروبي لتصبح الشريك التجاري الأول للجزائر. مع ذلك، وبفضل قدرة الصين على إدراج الجزائر ضمن إطار مبادرة "الحزام والطريق" وتوسيع نفوذها بشكل كبير في السوق الجزائرية، أصبح نمو العلاقات مع الصين مساوياً على الأقل لنمو العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وربما فاقه.

- في ما يتعلق بروابط الاتحاد الأوروبي مع الجزائر، حتى وإن شهدت ارتفاعاً خلال الفترة قيد الدراسة، فهي لا ترتبط بشكل أساسي بقضايا الحوكمة أو الديمقراطية. ووفقاً لما ورد في الصفحة 15، يشير هيل (هيل، 2019) - وبما يتعارض مباشرة مع نموذج ليفيتسكي وواي (ليفيتسكي وواي، 2005) - إلى أنه "على الرغم من تعميق روابط البلاد مع الاتحاد الأوروبي من نظام إلى آخر، فإن استعداد بروكسل وقدرتها على ممارسة ضغط ديمقراطي على الجزائر تراجع بدلاً من أن يزداد".

- أخيراً، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يطبق مبادرته لتعزيز الديمقراطية على الحكومة، ويستخدم أدوات مباشرة لدعم الجهات الفاعلة المؤيدة للديمقراطية، فإن هذه الجهود تبقى محدودة النطاق. فقد امتنع الاتحاد الأوروبي عن

التدخل خلال فترة التحول الديمقراطي قيد الدراسة، ولم يمارس أي ضغط يُذكر لإحداث تغيير في النظام، بل اكتفى بمواكبة ما يُسمّى بـ"العملية الانتقالية" بعد الحراك. أما علاقات الصين وروسيا مع الجزائر، فهي موجهة بالأساس نحو الجيش، وبدرجة أقل نحو النُخب الاقتصادية. وبما أن الجيش هو اللاعب الرئيسي في تحديد مسار التطورات السياسية في الجزائر، فإن الأدوات التي تستخدمها الصين وروسيا تؤثر بشكل أكبر على ديناميات الحفاظ على النظام السلطوي، مقارنةً بالأدوات الأوروبية الأقل تأثيرًا في مجال الديمقراطية.

الركيزة الثانية: الطلب المحلي

يكشف تحليل دور الرأي العام والنخب السياسية في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي عن توافق عام على النفور من أي تدخل مُتصوّر للاتحاد في الشؤون السياسية الداخلية. ويُعزى ذلك إلى خلفيات تاريخية، ولا سيّما 132 عامًا من الاستعمار الفرنسي وحرب الاستقلال الدامية التي ما زالت حاضرة في المخيال الشعبي، فضلًا عن ركائز السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة القائمة على الحياد والسيادة وعدم التدخل، وكلها تقوض تلبية أي طلب محلي على نفوذ الاتحاد الأوروبي. وعلى امتداد الفترة قيد الدراسة، وبالاستناد إلى استطلاعات الرأي، يتضح بالفعل أنّ الطلب المحلي على نفوذ الاتحاد الأوروبي تراجع: إذ أظهرت نتائج استطلاع "الباروميتر العربي" لعام 2017 أنّ معظم المستجيبين لديهم تصورات محايدة أو حتى سلبية تجاه دور الاتحاد الأوروبي في تنمية الديمقراطية في الجزائر. كما تزايدت النظرة السلبية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل كبير منذ حرب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على غزة، وقد ازدادت بشدّة مشاعر انعدام الثقة بالاتحاد الأوروبي واعتباره منافقًا في مجاليّ تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية.

ومن اللافت أنّ غياب الطلب المحلي على نفوذ الاتحاد الأوروبي كان جليًا على نحو خاص خلال الحراك. وكما ذكر سابقًا، يكاد يكون ذلك انعكاسًا للنزعة المناهضة للاستعمار والسيادة في المخيال الشعبي، لكنه في الوقت نفسه خيار استراتيجي اتخذته المحتجّون. فمن خلال الدعوة إلى عدم تدخل الاتحاد الأوروبي في الحراك، كان الهدف هو تقويض قدرة النظام على ترويح السردية القائلة إنّ الاحتجاجات ناتجة عن تدخل خارجي وبالتالي غير شرعية. ويؤكد من أجريت معهم مقابلات أنّه لم يكن هناك ما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يفعله بصورة مثمرة لدعم الحراك. كما تُظهر النتائج أنّ هذا الغياب للطلب المحلي على نفوذ الاتحاد الأوروبي شكّل بالفعل عائقًا أمام مساعدات الاتحاد في مجال الديمقراطية خلال فترة الانفتاح الديمقراطي، وهو ما تؤكده المقابلات.

مع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنّ غياب الطلب المحلي على نفوذ جهات من خارج الاتحاد الأوروبي لا يرتبط بارتقاع في الطلب على نفوذ غير ديمقراطي، على الأقل في الرأي العام. ففي فترة الانفتاح الديمقراطي، كان المطلب الشعبي هو غياب النفوذ الأجنبي أيّا كان مصدره أو توجّهه الأيديولوجي. وحتى النخب السياسية لم تكن تسعى وراء النفوذ الأجنبي خلال الحراك، إذ لم يكن النظام بحاجة إليه لإعادة تشكيل نفسه ضمن واجهة مدنية جديدة وما سُمّي بـ"الانتقال" ما بعد بوتليقة. وبالرغم من أنّ بيانات الاستطلاع تُظهر أنّ الرأي العام تجاه روسيا والصين قد تحسّن منذ الحراك، فليس من الواضح تمامًا ما إذا كان ذلك يترافق مع طلب محلي على نفوذ صيني وروسي يتجاوز دوائر المستفيدين منهما (أي رجال الأعمال

والعسكريين والسياسيين الذين يستفيدون ماديًا من هذه العلاقات). وفي آخر جولتين من استطلاع "الباروميتر العربي" (2021 و2023)، تبين أن الصين وروسيا تحظيان بمعدلات رضا مرتفعة، مع الإشارة إلى أن ذلك يتركز في المجال الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص، استطاعت الصين أن تنفذ ليس إلى السوق الجزائرية فحسب، بل أيضًا إلى قطاعات أخرى مثل الجامعات، ما أتاح لها قنوات جديدة للقوة الناعمة.

خلاصة القول: يبدو أن الطلب على النفوذ الديمقراطي يبلغ أدنى مستوياته في لحظات الأزمات السياسية أو الانفتاح الديمقراطي، وذلك تحديدًا بسبب أولوية السيادة ومبدأ عدم التدخل في الميثلين الشعبية والسياسية. غير أن الرربة العامة تجاه الاتحاد الأوروبي ودوره في مجال الديمقراطية قد تزايدت على امتداد الفترة قيد الدراسة، بالتوازي مع تحسن الرأي العام إزاء الصين وروسيا، على الأقل من حيث الفوائد التي تعود بها هذه العلاقات على الجزائر. ويشكل هذا السياق بلا شك عائقًا أمام البرامج الأوروبية لدعم الديمقراطية، كما أشار إلى ذلك ممثلو الاتحاد الأوروبي الذين أجريت معهم مقابلات، إضافة إلى الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين.

الركيزة الثالثة: أنواع الأدوات التي يستخدمها المنافسون السلطويون

كما ذكر سابقًا، تستخدم الصين وروسيا نوعين من الأدوات، هما: الأدوات التخريبية، وتتمثل أساسًا في حملات التضليل والإجراءات الاتصالية الرامية إلى تقويض الرأي العام بشأن دور الاتحاد الأوروبي ونفوذه في الجزائر، والأدوات الاستيعابية، وتتمثل في الروابط في داخل مجالات الأمن والأعمال والبنية التحتية، والتي تُسهم فعليًا في تدعيم بنية الزبائنية لدى النظام والحفاظ على استمرار السلطة في الحكم.

وخلال المراحل التي تشملها هذه الدراسة، لم تُستخدم عمليًا أدوات تخريبية من جانب المنافسين السلطويين، باستثناء أن الصين وجّهت انتقادات غير مباشرة للاتحاد الأوروبي على خلفية إدانته للهجمات على حرية التعبير والتجمع قبيل الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019. وبصورة عامة، لم يكن للأدوات التخريبية دور يُذكر في مرحلة الانفتاح الديمقراطي، إذ لم تكن ضرورية ولا مفيدة في ظلّ الأهمية التي أعطاها كلّ من المحتجين والنظام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. أمّا الأدوات الاستيعابية، فقد كانت قائمة منذ زمن طويل، وهي تؤدي بالفعل دورًا في تعزيز المصالح المادية وغير المادية لأصحاب السلطة في الجزائر، ولا سيما النخب العسكرية والاقتصادية. ومن المهم الإشارة إلى أن الأدوات الروسية والصينية، كما ذكر سابقًا، تعمل على الحفاظ على النظام من خلال دعم حملة السلطة مباشرة والدفع باتجاه الحفاظ على الوضع القائم في نموذج الدولة الجزائرية الاقتصادية. كما أنها لا تواجه منافسة جيوسياسية كبيرة، إذ إنّ تدخلات الاتحاد الأوروبي واهتماماته تكمن في مجالات أخرى. فبالرغم من وجود قدر من التنافس الجيوسياسي في مجال التجارة بين الاتحاد الأوروبي والصين، إلا أن الاهتمامات الأساسية للاتحاد الأوروبي في الجزائر – أي الطاقة والهجرة والأمن – لا تُعدّ أولويات بالنسبة إلى روسيا أو الصين. وبالمثل، فإنّ تغذية أولويات الاتحاد الأوروبي هذه تُسهم بدورها في ديناميات الحفاظ على النظام، مع ضغوط محدودة للغاية في ما يتعلّق بإصلاح الحوكمة. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى الأدوات المختلفة التي

يوظفها المنافسون الجيوسياسيون الثلاثة موضع الدراسة على أنها حاضرة بشكل متوازٍ، كجزء من استراتيجية الجزائر العامة لتنويع الشراكات وتوزيع المخاطر، وجميعها تخدم في نهاية المطاف استقرار النظام.

الجزء الرابع: طبيعة العراقيل والفرص في مجال التحول الديمقراطي

استخلاص النتائج بشأن تفاعل المجموعات الثلاث من العوامل

عند النظر في التفاعل بين المجموعات الثلاثة من العوامل، تبدو المنافسة الجيوسياسية وأثرها على التحول الديمقراطي أو النتائج السياسية أقل وضوحًا خلال مرحلة الأزمة السياسية الداخلية واحتمال الانفتاح الديمقراطي. بل إن أثر هذه المنافسة وطريقة تجليها يُمكن إدراكهما بصورة أوضح على امتداد المسار الأطول قيد الدراسة. هنا، لا تتمحور المنافسة حول عرقلة التحول الديمقراطي أو الحد من نفوذ الاتحاد الأوروبي في مجال الحوكمة والإصلاح السياسي بقدر ما تتمحور حول الحفاظ على مصالح الدولة المختلفة وإمكانية الوصول إلى مجالات محددة (مبيعات السلاح؛ عقود البنية التحتية؛ فرص الأعمال)، فضلًا عن الإبقاء على علاقات متينة مع النظام. ويُعزى غياب التنافس على مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر جزئيًا إلى أن نفوذ الاتحاد الأوروبي في مجال الديمقراطية ضعيف أساسًا في الجزائر ولم يتحسن في الفترة قيد الدراسة، وإلى أن مصالح الصين وروسيا في الجزائر أقل ارتباطًا بالسياسة الداخلية الجزائرية وأكثر صلةً بمصالح جيوسياسية أوسع في شمال أفريقيا وأفريقيا، حيث يمكن للحفاظ على علاقات جيدة مع النظام الجزائري أن يسهل تحقيق مصالح واستراتيجيات جيوسياسية أخرى في أماكن أبعد. وعليه، بالرغم من وجود منافسة جيوسياسية في الجزائر ومن أن الاتحاد الأوروبي ينظر إليها كعامل يعرقل علاقته بالمجتمع الجزائري — ولا سيما عبر الحملات الإعلامية التي تسعى إلى تشويه صورة الاتحاد الأوروبي — وعلى الرغم من خشية الاتحاد الأوروبي من نفوذ روسيا والصين وتوغلها في الجزائر، فإن الواقع هو أن هذه المنافسة ليست السبب الرئيسي في عرقلة البرامج الأوروبية لدعم الديمقراطية. إذ تُعرقّل هذه البرامج خلال لحظات الانفتاح السياسي لا بفعل المنافسين الجيوسياسيين، بل بفعل عوامل أخرى، من بينها غياب الطلب المحلي، ورغبة الاتحاد الأوروبي في حماية مصالحه الأخرى. في المقابل، لا تُواجه الروابط العسكرية والاقتصادية الروسية والصينية والأدوات الاستيعابية المصممة لتلبية المصالح المادية لكلتا الدولتين والمساهمة في الحفاظ على النظام بروابط وأدوات مقابلة من جانب الاتحاد الأوروبي.

تحديد الاتجاهات الرئيسية في ما يتعلق بعوامل عرقلة التحول الديمقراطي وتصنيفها إلى أنواع (سلوكية، ومؤسسية، وهيكلية)

سلوكية

في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي بوجه عام، تكمن أبرز العوائق السلوكية لدى المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والجمهور القابل للتعبئة في غياب القدرة على تنظيم أنفسهم سياسيًا ضمن مؤسسات رسمية أو هيئات تمثيلية، فضلًا عن العجز عن التوصل إلى توافق عام حول الرؤية ومجموعة الإصلاحات اللازمة لجزائر ديمقراطية. ويُعزى ذلك جزئيًا، على الأقل، إلى التاريخ الجزائري المعاصر، ولا سيما نهاية الحقبة الاستعمارية والحرب الأهلية الدامية — وكلاهما ما زال حاضرا في الذاكرة

الحياة - اللتان تشكّلان عائقًا أمام العمل الجماعي، كما تولّدان قدرًا من التردّد والحذر إزاء التغيير السياسي الجذري خوفًا من المزيد من عدم الاستقرار أو فقدان الاستقلالية.

وبالفعل، فإنّ الطبيعة اللامركزية للحراك وافنقاره إلى القدرة على تجاوز مجموعة من المظالم المشتركة والمطالب المتعلقة بأحداث ماضية يُشار إليها كثيرًا في الأدبيات كأحد أسباب فشل الانتقال الديمقراطي الجاد في الجزائر عقب الانتفاضة الجماهيرية (فولبي، 2020؛ غريوال، 2021). ويكشف ممثل حزب سياسي ديمقراطي جديد من الجيل الشاب، أُجريت معه مقابلة في إطار هذا البحث، عن هذه العرقلة السلوكية خلال مرحلة الحراك:

استمرّ هذا التوافق الواسع حتى انتخابات تمّوز/يوليو 2019 التي أثارت أسئلة أكبر حول الهدف النهائي من الحراك وقدرته على تحقيق أهدافه. وبطبيعة الحال، بدا أنّ إجبار النظام على تأجيل الانتخابات أو إلغائها يُشكّل انتصارًا كبيرًا، لكنّه فتح أيضًا الباب أمام مخاوف من عدم الاستقرار السياسي، وخصوصًا أنّه لم يكن أحد يعرف إلى أين تتجه الأمور. لقد لاحظنا توترًا داخل حركة الاحتجاج على مستويين: لوجستيًا وسياسيًا. فعلى المستوى اللوجستي، أصبح واضحًا أنّ الطبيعة غير المنظمة للحراك بدأت تؤثر في قدرته على التعبئة. وقد أوصينا قطاعات وفاعلين آخرين من داخل الحراك بإيجاد وسائل لتعيين قيادات، لكن لم يرغب أحد في تحمّل المسؤولية بسبب الخوف من الرفض وكذلك من التذاعيات وغياب الرؤية. أمّا على المستوى السياسي، فكنا نعارض بشدّة الدعوات إلى عقد جمعية تأسيسية، واعتبرنا أنّه ليس من الضروري تفكيك كل شيء أو تجاهله، بل يجب البناء على ما تمّ إنجازه سابقًا، بينما رأى فاعلون آخرون أنّ التراث الكامل للدولة الجزائرية ما بعد الاستعمار يجب إعادة النظر فيه. ولم تُحلّ هذه الخلافات الجوهرية، وكانت جزئيًا سبب قرارنا بالانسحاب من الحراك بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر.

لا يعني هذا التحليل بأي حال من الأحوال أنّ الميول السلوكية للفاعلين من القاعدة الشعبية تُشكّل وحدها سببًا لغياب التحوّل الديمقراطي في الجزائر، ولا أنّ سلوكياتهم تقتصر إلى المضمون الديمقراطي. بل على العكس، كما أوضحت حج موسى وسكريه (حج موسى وسكريه، 2023)، فإنّ الممارسات المرتبطة بهذه السلوكيات لدى المعارضة غير المنظمة أوجدت مساحات جديدة للنقاش والاستقلالية، فضلًا عن روايات مضادة تُشكّل بحد ذاتها جزءًا من عملية ديمقراطية أوسع يمكن أيضًا مراجعة (نورثي، 2017).

ومع ذلك، تتفاقم هذه العوائق السلوكية أمام التحوّل الديمقراطي بفعل تاريخ طويل من السلوكيات الريعية التي اتبعتها مجموعة من النخب السياسية والاقتصادية ذات مصالح مادية ومعنوية واضحة في الحفاظ على الوضع التشغيلي القائم. ومن المهم الإشارة إلى أنّ ذلك لا يعني بالضرورة الحفاظ على الأشخاص في أعلى مواقع السلطة، بل الحفاظ على السلطة ونظامها القائم على إعادة التوزيع. وأخيرًا، فإنّ سلوكيات النظام - ولا سيّما استخدام الاستيعاب، والقمع المباشر، والإغلاق القانوني وغير القانوني للحيز المدني - تعمل جميعها كعوائق أمام التحوّل الديمقراطي من خلال قطع الطريق أمام التيارات والفاعلين المؤيدين للديمقراطية.

وبالمثل، في ما يخص البرامج الأوروبية لدعم الديمقراطية، فإنّ الأهمية التي يحظى بها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحماية السيادة - سواء في المخيلة الشعبية أو لدى أصحاب السلطة - تعني أنّ الطلب على هذه البرامج

ضعيف، ولا سيّما خلال لحظات الانفتاح السياسي، وحتى بين الفاعلين المؤيدين للديمقراطية الذين يحظون بدعم الاتحاد الأوروبي. ويزداد هذا الضعف مع لجوء النظام الجزائري إلى حملات التضليل، مستفيدًا من قنواته العديدة للتحكم في السردية وضمان بقاء الطلب الشعبي على البرامج الأوروبية لدعم الديمقراطية منخفضًا، فضلًا عن استخدام الأدوات التخريبية من جانب روسيا والصين لتثويته التدخل والحضور الأوروبي.

مؤسسية

في ما يتعلق بالتحوّل الديمقراطي عمومًا، يمكن تصنيف عدد من المؤسسات على أنّها عوائق أساسية، وهي: الإعلام، والقضاء، والأحزاب السياسية، وعلى نحو خاص الجيش (مارتينيز وبوسروب، 2024). فقطاع الإعلام يخضع لرقابة مشدّدة، إذ يتعرّض الإعلام المستقل والصحافيون لأشدّ أشكال القمع، فيما تهيمن وسائل الإعلام الرسمية والمتحالفة مع الدولة على المجال العام والسردية لصالح النظام. وكما أوضح هذا التقرير سابقًا، كان استخدام قنوات الإعلام لتقويض مصداقية الحراك أداة رئيسية في قمع التيار المؤيد للديمقراطية وفي إضفاء الشرعية على الانتخابات الرئاسية في كانون الأوّل/ديسمبر 2019 بالرغم من عدم تلبية المطالب المحتجّين. أما القضاء، فعلى الرغم من استقلاليته الرسمية، يبقى خاضعًا لإرادة السلطة التنفيذية، كما يتّضح من واقعة احتجاج القضاة ثم خضوعهم. وأخيرًا، فإنّ الأحزاب المعارضة المؤيدة للديمقراطية لم تتمكّن من صياغة استجابة قوية كافية لمقاومة قدرة النظام على إعادة تشكيل نفسه. فبينما استطاعت هذه الأحزاب تشكيل ائتلاف خلال الحراك، هو قوى البديل الديمقراطي، الذي ضمّ سبعة أحزاب سياسية بالإضافة إلى نقابات مستقلة ومنظمات من المجتمع المدني، وطرح مجموعة من المطالب لتشكّل أساس انتقال ديمقراطي، لم تتمكّن من تنظيم مؤتمر وطني بسبب القيود التي فرضتها السلطات. ونتيجة لذلك، ظلّت في مرحلة ناشئة من العمل والتنظيم السياسي، ممنوعة سياسيًا من إحرار أي تقدّم في التغيير السياسي يتجاوز التّصل من مسار الجيش. وكما كتبت بدوية (بدوية، 2024):

لقد فشلت المبادرات العديدة التي أطلقتها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني خلال الحراك وبعده في صياغة مخرج للأزمة. فرغم الانخراط القوي للأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، ما زالت الخلافات السياسية والأيدولوجية، إضافة إلى طبيعة العلاقة مع السلطة السياسية نفسها، تشكّل عائقًا يحول دون إيجاد مسارات ممكنة للخروج من الأزمة. كما أنّ الظروف الملائمة لإجراء نقاش سياسي وحوار حر ومسؤول قد أُحبطت بفعل رفض النظام الانخراط في أي حوار مع المعارضة، ورفضه القاطع لفترة انتقالية (ص. 67).

وأخيرًا، في ما يخصّ الجيش، فقد قدّم نفسه تاريخيًا باعتباره الضامن للدولة الجزائرية وللاستقرار والاستقلالية فيها، ويتمتّع بدرجة من الشرعية الشعبية. ومن المهم الإشارة إلى أنّ الجيش يلعب دورًا تنظيميًا في الساحة السياسية الجزائرية، حيث يُدير جميع جوانب الحياة العامة والسياسية، بما في ذلك تحديد قواعد الاشتباك. وبالفعل، كان دور الجيش في السياسة يتمثّل في إدامة الوضع القائم والحفاظ على السلطة من خلال انفتاح سياسي مضبوط ودرجة محدودة من التنافس (بومغار، 2024). وقد عزّز الدستور دور الجيش، بصفته مؤسسة، في الحفاظ على السلطوية، إذ إنّ التعديلات الدستورية التي أُجريت في العام 2020، والتي كان يُفترض أن تمهّد لـ"الجزائر الجديدة" ومسار تحوّل ديمقراطي حقيقي، أنشأت في الواقع آليات

مؤسسية جديدة تتيح للنظام الاستمرار والتدخل في المجتمع المدني، وتأسيس الأحزاب السياسية، وإجراء العمليات الانتخابية، فضلاً عن تقييد العديد من الحريات المدنية. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ الانتقال إلى نظام رئاسي مفرط الصلاحيات في ظل الدستور الجديد يعزّز أيضاً السلطة، نظرًا إلى أنّ الرئيس ليس سوى واجهة مدنية يختبئ خلفها أصحاب النفوذ الفعليون.

هيكليّة

شكّلت الثروة النفطية في الجزائر عائقًا تاريخيًا أمام الديمقراطية، إذ مكّنت النظام من إعادة ترسيخ صفته السلطوية ومقاومة الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير السياسي، كما حدث في العام 2011؛ غير أنّ هذا النموذج الاقتصادي بدأ يُظهر محدوديته ولم يكن الآلية الأساسية لتجاوز حراك 2019. ومع ذلك، يمكن اعتبار الموارد الطبيعية الجزائرية عائقًا هيكليًا أمام مبادرة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية، إذ إنّ اعتماد الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الجزائرية، ولا سيّما في ظلّ الحرب في أوكرانيا وما خلّفته من اضطراب في إمدادات الطاقة إلى أوروبا، جعل من الضروري الحفاظ على علاقات جيدة مع الجزائر، وهو ما أضعف رغبة الاتحاد الأوروبي في ممارسة النفوذ أو محاولة دفع مسار التحوّل الديمقراطي في الجزائر قُدّمًا. وعلى العكس، فإنّ وجود ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي في الجزائر يعمل كعائق هيكلي تحديدًا لأنّه يُنشئ شبكة واسعة من العلاقات مع شركاء خارجيين تُسهم في تعزيز الوضع القائم.

وبالمثل، فإنّ الحجم الكبير للجزائر - بصفتها أكبر بلد في أفريقيا - وموقعها الجيو-استراتيجي على الساحل المتوسطي وحدودها الطويلة والهشّة مع عدد من بؤر التوتر الأمني (أي ليبيا، ومالي، والنيجر، والصحراء الغربية) يجعل استقرارها وتعاونها في القضايا الأمنية أمرًا بالغ الأهمية لعدد من القوى الأجنبية، بما فيها الاتحاد الأوروبي (كافانورتا، 2001) وروسيا. وقد تُرجم ذلك أيضًا إلى أشكال مختلفة من المساعدات والشراكات الخارجية التي تهدف إلى الحفاظ على السلطوية، بما في ذلك تعزيز قطاع الأمن ونزعاته القمعية.

تحديد الفرص التي تتيح تحقيق اختراقات نحو التحوّل الديمقراطي

بالرغم من أنّ الحراك لم يتمكّن في نهاية المطاف من إحداث انتقال ديمقراطي، يمكن اعتباره اللحظة النموذجية للانفتاح الديمقراطي في الجزائر، نظرًا إلى قدرته على توحيد الفضاء الاجتماعي حول مطلب مشترك بالتغيير السياسي الجذري، وقدره المحتجّين على صدّ جهود النظام، ولو جزئيًا، لإعادة تشكيل نفسه. ولا يقلّ أهمية عن ذلك أنّ تجارب الحراك أوجدت مساحات ومنتديات وقدرات جديدة للحوار والاستقلالية والتنظيم، وهي وإن لم تكن كافية وحدها لمواجهة آليات القمع التي يعتمد عليها النظام، تبقى جزءًا من عملية ديمقراطية أوسع. وعليه، بالرغم من أنّ الحركة قد أخطت بنجاح، ونشأت أطر ورموز جديدة للحفاظ على النظام مدعومةً بشراكات دولية متعدّدة تسهم بدورها في إعادة إنتاج السلطوية، فإنّ المسار قيد الدراسة أنتج فرصة ديمقراطية. ومن هذا المنطلق، تُعدّ تجربة الحراك، إلى جانب المسار الأوسع الذي نتناوله هنا، تجربة إرشادية لتقديم توصيات حول كيفية تمكين الانتقال الديمقراطي في الجزائر - مع الأخذ في الاعتبار أنّ الفاعلين الخارجيين مثل الاتحاد الأوروبي لا يستطيعون استغلال لحظات الانفتاح الديمقراطي الناتجة عن الأزمات السياسية من دون التسبّب في مزيد من

الضرر لسمعتهم ورفضهم ليس فقط من جانب النظام، بل حتى من جانب الفاعلين المؤيدين للديمقراطية أنفسهم. كما ينبغي أخذ المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي في الحسبان، والإقرار بأن زيادة الضغط على النظام الجزائري ليست أمرًا مرجحًا ولا فعالًا بالضرورة:

- يُنظر إلى النزعات الاستخراجية التي تطبع المبادلات الاقتصادية مع الصين نظرة سلبية في الجزائر، وقد تُلحق الضرر بصورة العلاقات الجزائرية-الصينية التي تُعدّ حاليًا إيجابية. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يعزّز روابطه، ويكافح الحملات الهدّامة الهادفة إلى الإضرار بسمعته، ويحسن صورته العامة في الجزائر - التي تضررت بشدّة جزاء الحرب على غزة - من خلال التركيز على تبادل المهارات والتكنولوجيات والتطوير المشترك في إطار دعم التحوّل الاقتصادي. غير أنّ مثل هذه الجهود ينبغي أن تُصمّم بعناية كي لا تُنتج أشكالًا جديدة من الظلم، كما فعل "الاتفاق البيئي الجديد" للاتحاد الأوروبي في تونس (دلبوش، 2022). وعلى الرغم من أنّ ذلك لن يسهم بحدّ ذاته في التحوّل الديمقراطي، فسيُغيّر طريقة النظر إلى الاتحاد الأوروبي ويزيد من قيمة الشراكة معه.

- لا ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتنازل في مجالات القوة الناعمة الأخرى مثل الجامعات، والشراكات البحثية، والتبادلات الثقافية، وما إلى ذلك. صحيح أنّ للاتحاد الأوروبي روابط مع فاعلين مؤيدين للديمقراطية مثل الأحزاب السياسية وبعض مكونات المجتمع المدني، لكنّ هذه الروابط محدودة نسبيًا، وإغلاق الفضاء المدني والأشكال المتعدّدة من القيود المفروضة عليهم تعني أنّ البرامج الأوروبية لدعم الديمقراطية عبر هؤلاء الفاعلين تبقى ضعيفة نسبيًا. أما توسيع نطاق هذه الروابط بما يتجاوز الفاعلين المؤيدين للديمقراطية وبطرق غير معيارية، فيتيح تعميق العلاقات من دون التعرض لخطر وسمها بأنها تدخلية أو ملتوية. ويمكن أن يكون لذلك أثر تراكمي في تحسين صورة الاتحاد الأوروبي وتعزيز الألفة المؤسسية معه في خارج الدوائر المعتادة.

- يُعدّ قطاع الإعلام أساسيًا. فقد اعتُبرت حملة التضليل التي استهدفت الحراك، وفقًا لفاعلين مؤيدين للديمقراطية وصحافيين مستقلين جرت مقابلتهم في هذا البحث، من الأسباب الرئيسية التي حالت دون تمكّن المحتجين من مواجهة الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019 بمزيد من الفعالية. وبالمثل، يلعب الإعلام دورًا، كما أشار مسؤولون في الاتحاد الأوروبي جرت مقابلتهم، في تشويه صورة الاتحاد الأوروبي في الجزائر وبالتالي الإضرار بقدرته على ممارسة النفوذ. لذا فإنّ دعم الإعلام المستقل يمكن أن يكون وسيلة محورية لتعزيز الديمقراطية عبر إتاحة المجال أمام بروز سرديات مضادة.

- صحيح أنّ الفاعلين المؤيدين للديمقراطية الذين جرت مقابلتهم في سياق هذا البحث لا يرون أنّ الاتحاد الأوروبي كان بمقدوره فعل أي شيء لدعم الديمقراطية خلال الحراك، إلّا أنهم يشعرون بخيبة أمل - إن لم نقل بالاشمئزاز - من الاتحاد الأوروبي بسبب عدم مساعدته في الإفراج عن المعتقلين السياسيين وموقفه من الحرب على غزة وتواطؤه في الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين. هذا الضرر اللاحق بسمعة الاتحاد الأوروبي يمكن أن يهدّد الجهود المستقبلية لمبادرة الاتحاد الأوروبي لتعزيز الديمقراطية، بما في ذلك بعض الشراكات مع فاعلين مؤيدين للديمقراطية ودعم المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرهم، الذين قد يقرّرون رفض أي تمويل أو تعاون مع الاتحاد الأوروبي (كما

يحدث اليوم في تونس). إنّ الوعي بهذا الخطر وإيجاد سبل للعمل مع الفاعلين الجزائريين للاستماع إلى مخاوفهم والاعتراف بها ومعالجتها يجب أن يكون مهمة أساسية للبعثة، التي ترى بالفعل أنّ هناك طريقًا مسدودًا بين ما تمليه بروكسل والواقع على الأرض.

- أخيرًا، في ما يتعلق بدعم الفاعلين المؤيدين للديمقراطية والإمكانات الديمقراطية التي فُتحت خلال المسار قيد الدراسة، وبصورة خاصة خلال تجربة الحراك، ينبغي على الاتحاد الأوروبي تجنب استخدام الأدوات والتكتيكات نفسها التي استُخدمت قبل الحراك. فالتغييرات في الإطار المؤسسي، التي توفّر مزيدًا من الفرص للقمع وتقييد الأصوات المعارضة، إضافةً إلى خيبة الأمل العامة لدى الفاعلين المؤيدين للديمقراطية من الاتحاد الأوروبي وفقدانه سلطته الأخلاقية، تعني أنّ الاستمرار بالصيغة السابقة لم يعد ممكنًا. فخطابات الاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان والتحوّل الديمقراطي تبدو في الواقع جوفاء للغاية. ومع ذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يجد أسسًا أخرى لبناء الإمكانات الديمقراطية، مثل المساواة بين الجنسين (التي أُشير إليها كثيرًا في المقابلات)، ودعم بناء التحالفات للاستفادة من تلك التي تشكّلت خلال الحراك، وتوفير مساحات وفرص للتخطيط المستقبلي لمساعدة الفاعلين على الاستعداد لمرحلة الانفتاح الديمقراطي المقبلة.

المراجع

- آيت-حمادوش، ل. وإدريس، ك. (2012) "عن مرونة الأنظمة السلطوية: التعقيد الجزائري" (De la résilience des régimes) (L'Année du Maghreb)، 8، ص. 279-301. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1503>
- الفويرس، م. (2022) "الاتحاد الأوروبي والمعضلة المغاربية" (The EU and the Diplomatic Dilemma in the Maghreb)، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 28 تموز/يوليو. متاح على الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/2022/07/the-eu-and-the-diplomatic-dilemma-in-the-maghreb?lang=ar>
- بو عمارة، ل. (2022) "الشباب والسياسة في جزائر بوتفليقة: انخراط على مسافة من السياسة" (Youth and Politics in Bouteflika's Algeria: Engagement at a Distance from "Politics")، ضمن: إعادة تقييم النشاط والانخراط بين الشباب العرب (Reassessing Activism and Engagement Among Arab Youth)، لندن، المملكة المتحدة: ترانزناشونال برس لندن (Transnational Press London). متاح على الرابط: <https://www.tplondon.com/product/political-arab-youth/> (تمت الزيارة في: 9 نيسان/أبريل 2024).
- بدويبة، س. (2024) "بحث صعب عن التوافق: الأحزاب السياسية، النقابات، والمجتمع المدني في قلب الحراك" (A Difficult Quest for Consensus: Political Parties, Unions, and Civil Society at the Heart of Hirak)، ضمن: اختفاء الحراك الجزائري (The Disappearing of Algeria's Hirak)، مركز البحوث الدولية (Centre de recherches internationales – CERI).
- بورشفسكايا، أ. وآخرون (2024) شمال أفريقيا في عصر التنافس بين القوى الكبرى: التحديات والفرص أمام الولايات المتحدة (North Africa in an Era of Great Power Competition: Challenges and Opportunities for the United States)، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy). متاح على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/sites/default/files/pdf/PolicyNote147BorshchevskayaDugit-Gros-FishmanHennebergRumleyv2.pdf> (تمت الزيارة في: 12 حزيران/يونيو 2024).
- بورشفسكايا، أ. وكليفاند، ك. (2018) الدعاية الروسية بالعربية: ماهيتها، ولماذا تهم (Russia's Arabic Propaganda: What It Is, Why It Matters)، 57 مذكرات السياسات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy). متاح على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russias-arabic-propaganda-what-it-is-why-it-matters> (تمت الزيارة في: 12 حزيران/يونيو 2024).
- بوبكر، ع. (2013) "المضي في أي اتجاه؟ رواد الأعمال الجزائريون كعوامل تغيير ووسائل للحفاظ على النظام" (Rolling either way? Algerian entrepreneurs as both agents of change and means of preservation of the system)، مجلة دراسات شمال أفريقيا (The Journal of North African Studies)، 18(3)، ص. 469-481. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.1080/13629387.2013.775870>
- بومغار، ل. (2013) "الموقف الجزائري من سياسة الجوار الأوروبية" (The Algerian Position on the European Neighbourhood Policy)، ضمن: الكتاب السنوي المتوسطي للإيميد 2013 (IEMed Mediterranean Yearbook 2013). متاح على الرابط: <https://www.iemed.org/publication/the-algerian-position-on-the-european-neighbourhood-policy/?lang=fr> (تمت الزيارة في: 9 نيسان/أبريل 2024).
- بومغار، م. (2024) "التعديل الدستوري لعام 2020: السلطوية في مواجهة الحقوق الأساسية والسيادة الشعبية" (The 2020 Constitutional Revision: Authoritarianism Against Fundamental Rights and Popular Sovereignty)، ضمن: اختفاء الحراك الجزائري (The Disappearing of Algeria's Hirak)، مركز البحوث الدولية (Centre de recherches internationales – CERI).

- كالابريسي، ج. (2021) "الجزائر الجديدة والصين" (*"The New Algeria" and China*)، معهد الشرق الأوسط. متاح على الرابط: <https://www.mei.edu/publications/new-algeria-and-china> (تمت الزيارة في: 9 نيسان/أبريل 2024).
- كافاتورتا، ف. (2001) "التحديات الجيوسياسية لنجاح الديمقراطية في شمال أفريقيا: الجزائر، تونس والمغرب" (*Geopolitical Challenges to the Success of Democracy in North Africa: Algeria, Tunisia and Morocco*), التحول الديمقراطي (*Democratization*), ص. 175-194. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.1080/714000223>.
- دل باننا، ج. (2017) "تجاوز العاصفة: لماذا لم تحدث انتفاضة عربية في الجزائر؟" (*Weathering the storm: why was there no Arab uprising in Algeria?*), التحول الديمقراطي (*Democratization*), ص. 1085-1102.
- دل باننا، ج. (2022) "هزيمة المستبدين من القاعدة: رؤى من انتفاضة الجزائر عام 2019" (*Defeating Autocrats from below: Insights from the 2019 Algerian uprising*), السياسة المعاصرة (*Contemporary Politics*), ص. 539-557.
- دلبوش، ع. (2022) من المستفيد من استراتيجية تونس للهيدروجين الأخضر؟ (*Who Benefits from Tunisia's Green Hydrogen Strategy?*), المبادرة العربية للإصلاح (Arab Reform Initiative) متاح على الرابط: <https://www.arab-reform.net/publication/who-benefits-from-tunisias-green-hydrogen-strategy-2/> (تمت الزيارة في: 1 تموز/يوليو 2024).
- إدريس-آيت حمادوش، ل. (2020) "الجزائر 2019: الحراك الجزائري. القطيعة المؤكدة والمصالحات غير المتوقعة" (*Algérie 2019: Hirak algérien. Des ruptures confirmées et des réconciliations inattendues*), ص. 23.
- إنتيليس، ج. (2013) "الجزائر: ديمقراطية مسلوبة، ومُستعادة؟" (*Algeria: democracy denied, and revived?*), ضمن: الربيع العربي في شمال أفريقيا (*North Africa's Arab Spring*). روتلدج (Routledge), ص. 149-174.
- غانم، د. (2019) الأسس المتغيرة للإسلام السياسي في الجزائر (*The Shifting Foundations of Political Islam in Algeria*), مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- غريوال، س. (2021) "لماذا نجح السودان حيث فشلت الجزائر" (*Why Sudan Succeeded Where Algeria Failed*), مجلة الديمقراطية (*Journal of Democracy*), ص. 102-114.
- حج موسى، ر. وسكريه، ر. (2023) "المنتديات العامة في الحراكين الجزائري واللبناني أو الاستقلالية قيد التشكل" (*Publics forums in the Algerian and Lebanese hiraks or autonomy in the making*), المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط (*British Journal of Middle Eastern Studies*), ص. 887-904. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.1080/13530194.2022.2041399>.
- حمایزیه، ع. (2020) إعادة موازنة العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الصين (*Rebalancing Algeria's Economic Relations with China*). معهد تشاثام هاوس (*Chatham House*). متاح على الرابط: <https://www.chathamhouse.org/2020/12/rebalancing-algerias-economic-relations-china> (تمت الزيارة في: 21 حزيران/يونيو 2024).
- هنبرغ، س.، وروملي، ج. وبيغورسكي، إ. (2023) العلاقات الجزائرية-الروسية بعد الغزو الأوكراني (*Algeria-Russia Relations After the Ukraine Invasion*). مذكرة السياسات 37 (PolicyWatch 37). معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy).

هيل، ج.ن.س. (2019) "تطور الحكم السلطوي في الجزائر: الروابط مقابل القوة التنظيمية" (The evolution of authoritarian rule in Algeria: linkage versus organizational power)، *التحول الديمقراطي (Democratization)*، 26(8)، ص. 1382-1398. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.1080/13510347.2019.1641694>.

جاكسون، س. (2024) *الصين في المغرب العربي: الموازنة الدقيقة بين الجزائر والمغرب (China in the Maghreb: Threading the Needle of Algeria and Morocco)*. مركز ويلسون (Wilson Center) متاح على الرابط: <https://www.wilsoncenter.org/article/china-maghreb-threading-needle-algeria-and-morocco> (تمت الزيارة في: 20 حزيران/يونيو 2024).

غبولي، ز. (2024) "الطريق أمام الانتخابات الجزائرية: وضع قائم متغير؟" (The Road Ahead of Algeria's Elections: A Changing Status Quo?)، *مبادرة الإصلاح العربي [مسودة أولية]*. متاح على الرابط: <https://www.arab-reform.net/publication/the-road-ahead-of-algerias-elections-a-changing-status-quo/> (تمت الزيارة في: 9 نيسان/أبريل 2024).

ليفيتسكي، س. وواي، ل. (2005) "الارتباط الدولي والتحول الديمقراطي" (International Linkage and Democratization)، *مجلة الديمقراطية (Journal of Democracy)*، 16(3)، ص. 20-34.

مارتينيز، ل. وبوسروب، ر. (محرران) (2024) *اختفاء الحراك الجزائري (The Disappearing of Algeria's Hirak)*. مركز البحوث الدولية (Centre de recherches internationales – CERI).

نورثي، ج. (2017) "الجمعيات والديمقراطية في الجزائر" (Associations and democracy in Algeria)، *التحول الديمقراطي (Democratization)*، 24(2)، ص. 209-225. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.1080/13510347.2016.1144590>.

عويصة، ر. (2021) "الجزائر: بين التحول وإعادة التشكيل" (Algeria: between transformation and re-configuration)، *إعادة التشكيلات: تأطير عمليات التحول والأزمات المستمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Re-Configurations: Contextualising Transformation Processes and Lasting Crises in the Middle East and North Africa)*، ص. 51-64.

راماني، س. (2019) *الحسابات الحذرة لروسيا في الجزائر (Russia's Cautious Calculus in Algeria)*، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. متاح على الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/78667> (تمت الزيارة في: 10 نيسان/أبريل 2024).

فولبي، ف. (2013) "الجزائر في مواجهة الربيع العربي" (Algeria versus the Arab Spring)، *مجلة الديمقراطية (Journal of Democracy)*، 24(3)، ص. 104-115.

فولبي، ف. (2020) "الجزائر: عندما تؤدي الانتخابات الديمقراطية" (Algeria: When Elections Hurt Democracy)، *مجلة الديمقراطية (Journal of Democracy)*، 31(2)، ص. 152-165.

فيرنفيلس، إ. (2009) "توازن عدم الاستقرار: الديناميات وآليات إعادة إنتاج النظام السياسي في الجزائر" (An equilibrium of instability: Dynamics and reproduction mechanisms of Algeria's political system)، *كونفلونس ميديترانية (Méditerranée)*، 71(4)، ص. 179-194. متاح على الرابط: <https://doi.org/10.3917/come.071.0179>.

يونغز، ر. (2002) *الاتحاد الأوروبي وتعزيز الديمقراطية: سياسات أوروبا المتوسطية (The European Union and the Promotion of Democracy: Europe's Mediterranean and Asian Policies)*. مطبعة جامعة أكسفورد (Oxford University Press). متاح على الرابط: <https://doi.org/10.1093/0199249792.001.0001>.

زبير، ي. وتران، إ. (2023) "السياسات الخارجية للمغرب العربي: أوروبا، الولايات المتحدة، روسيا، مجلس التعاون الخليجي وتركيا" (Foreign Affairs of The Maghrib: Europe, the United States, Russia, the GCC and Türkiye)، ضمن: دليل روتلج حول المغرب العربي الحديث (Routledge Handbook on the Modern Maghrib). روتلج (Routledge).